الأحزاب السياسية العراقية بين العنف والعمل المشترك (1973–1979م)
الحزب الشيوعي وحزب البعث أنموذجاً

أ.م.د. رحيم عبد الحسين عباس
جامعة كربلاء/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

Iraqi Political Parties Between Violence and Cooperative Work (1973-1979) Communistic Party and Al-Ba'ath Party as an Example

Asst. Prof. Dr. Raheem Abdul Hussain Abbas
College of Education for Human Sciences/ University of Karbala

Abstract

The nature of the relation between the political parties is one of the most important features of the political scene in Iraq after the revolution of 14th of July 1958. The nature of these relations have great effect. The relation between the Communistic Party and Al-Baa'th Party is an example became one of the most important political aspects in the period after Al-Ba'ath Party took the power for the second time in 1968 to 1979. The subject of the present study is the relation between these two parties between (1973-1979). This period of time witnessed the most important event in the relation between these two parties when they comprise (The Progressive National Bloc) in 1973 and their relation changed from conflict to cooperative work but the bloc collapsed in 1979 and they return to conflict again.

الملخص

شكلت نوعية أو طبيعة العلاقة ما بين الأحزاب السياسية واحدة من السمات البارزة للمشهد السياسي العراقي بعد اندلاع ثورة الرابع عشر من تموز 1958، بل إن نوعية تلك العلائق قد طبعت بطابعها جانباً مهماً من مرحلة ما بعد الثورة، ولم تشذ العلاقة ما بين الحزب الشيوعي وحزب البعث عن هذا التوصيف، بل إن هذه العلاقة قد تحولت إلى واحدة من أهم المظاهر السياسية لمرحلة ما بعد تولي حزب البعث السلطة للمرة الثانية عام 1968، وظل الأمر على هذا النحو حتى عام 1979.

خصص موضوع هذا البحث لتناول العلاقة ما بين حزب البعث والحزب الشيوعي في غضون المدة المحصورة ما بين عامي (1973 – 1979)، إذ شهدت هذه المدة أهم حدث في تاريخ العلاقة بين الحزبين، وكان ذلك حين شكلت منهما عام 1973(الجبهة الوطنية والقومية التقدمية)، والانتقال بالعلاقة بينهما من مرحلة الصراع أو العنف الى العمل المشترك، لكن انهيار الجبهة عام 1979 عاد بالصراع مرة أخرى ليكون سيد الموقف في العلاقة بين الحزبين.

المقدمة:

لم تشهد العلاقات بين الأحزاب السياسية العراقية غزلاً سياسياً أو تقاطعاً في الرؤى والمواقف كما شهدته العلاقة ما بين الحزب الشيوعي[1] وحزب البعث[2]، إذ كان موضوع الاشتراك في السلطة أو ما أطلق عليه اسم (الجبهة الوطنية)

(1) جاء تأسيس الحزب الشيوعي العراقي نتيجة لاندماج الخلايا الماركسية في كل من بغداد والبصرة والناصرية في تنظيم واحد في الثامن من آذار 1935 على يد كل من عاصم فليح، قاسم حسن، مهدي هاشم، يوسف إسماعيل وآخرون، وبدأ الحزب عمله السري تحت اسم (جمعية مكافحة الاستعمار والاستثمار) وبعد أشهر قليلة تم تغيير اسمه الى (الحزب الشيوعي العراقي) الذي قدم نفسه على انه حزب الطبقة العاملة، متخذا من المبادئ الماركسية اللينينية أساساً نظريا له، وتؤكد هذه النظرية على وحدة النضال الاممي للطبقة العاملة متجاوزة حدود القوميات، أي ان هذا النضال يتم على وفق الانتماء الطبقي في جميع الأمم وليس على أساس الانتماء القومي، ويعد انصهار الأمم أعلى مراحل هذا النضال. ينظر: ورج بوليترز وآخرون، أصول الفلسفة الماركسية، ج2، ترجمة شعبان بركات، صيدا، د. ت.، ص268 ؛ هرمان دونكر، دراسة في البيان الشيوعي، ترجمة عصام أمين، دار الفارابي، بيروت، 1987، ص ص132- 142 ؛ مؤيد شاكر كاظم الطائي، الحزب الشيوعي العراقي 1935-1949 (دراسة تاريخية)، تموز للطباعة والنشر، دمشق، 2013، ص ص95-106 ؛ حسن غريب خليل، الماركسية بين الأمة والاممية، دار الطليعة، بيروت، 2002، ص ص26-44.

(2) تأسس حزب البعث العربي في سورية في نيسان 1947 على يد كل من ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار، وأضيفت كلمة الاشتراكي لاسم الحزب بعد ان انضم إليه الحزب العربي الاشتراكي عام 1952 ليصبح اسم الحزب (حزب البعث العربي الاشتراكي) وقد تسربت أفكار الحزب الى العراق عام 1949 عن طريق بعض الطلبة السوريين الدارسين في العراق، الذين تمكنوا من تشكيل عدة خلايا ازدادت الى ان

الشغل الشاغل للحزب الشيوعي منذ انقلاب السابع عشر من تموز 1968، ومثل تشكيل الجبهة في السابع عشر من تموز 1973 تحولاً كبيراً في مسيرته منذ تأسيسه قبل ما يقارب الأربعة عقود من تاريخ تشكيل الجبهة، ولم يكن هذا الموضوع بالقدر نفسه من الأهمية بالنسبة لحزب البعث' الذي كان هو الآخر ينادي بضرورة تشكيل ائتلاف جبهوي لإشراك أحزاب أخرى في حكم البلاد، لكنه كان ينظر الى القضية من زاوية اتخاذها كوسيلة لدعم نظامه، لذا جاء هذا البحث لإلقاء المزيد من الأضواء على الظروف التي أدت الى تشكيل الجبهة وآليات العمل داخلها والمهام التي اضطلعت بها، فضلاً عن بحث طبيعة العلاقة بين حزب البعث والحزب الشيوعي بعد تشكيل الجبهة بوصفهما الحزبين الوحيدين المشتركين فيها، إذا ما استثنينا المشاركة الصورية للأكراد.

وتظهر أمامنا هنا جملة من الأسئلة لعل أهمها هو: هل كانت الجبهة هدفاً استراتيجياً[1] من وجهة نظر كل من الحزبين؟. وهل دفعت بعض الظروف نحو الإسراع في تشكيلها ؟. وهل أثر ذلك على آليات العمل داخل الجبهة ؟. وهل تغيرت بمرور الوقت النظرة الى الجبهة من قبل الأطراف المنضوية فيها ؟. وإذا كان هذا التغير قد حصل، فهل جاء بفعل عوامل داخلية أو خارجية أم كلا الأمرين معاً ؟. كل هذه الأسئلة حاولنا مناقشتها وتحليلها والإجابة عليها في هذا البحث.

قُسم البحث على ثلاثة مباحث وخاتمة، فضلاً عن هذه المقدمة والتمهيد، الذي جاء تحت عنوان: موقف الحزب الشيوعي من حكومة حزب البعث (1968 – 1972)، وخصص لتناول موقف الحزب الشيوعي من انقلاب 17 تموز 1968 والطريقة التي تعاملت بها حكومة الانقلاب مع الشيوعيين، وردود الفعل المتبادلة بين الجانبين ومواقفهما من مختلف الأحداث السياسية التي وقعت ما بين عامي 1968 و1972.

وتطرق المبحث الأول، الذي كان بعنوان: (تشكيل الجبهة الوطنية و القومية التقدمية) الى استئناف المفاوضات بشأن تشكيل الجبهة،والإعلان عن تشكيلها وآليات عملها، اما المبحث الثاني فجاء تحت عنوان (طبيعة العلاقة بين الحزبين بعد تشكيل الجبهة 1973 – 1976)، وكرس لبحث

الأسس الجديدة التي قامت عليها العلاقة مابين الحزب الشيوعي وحزب البعث بعد تشكيل الجبهة حتى انعقاد المؤتمر الوطني الثالث للحزب الشيوعي عام 1976. وتناول المبحث الثالث الخلافات التي نشأت بين الحزبين ومسبباتها ونتائجها التي أدت الى انهيار الجبهة القائمة بينهما، وكان هذا المبحث بعنوان (تفاقم الخلافات بين الحزبين 1977 – 1979). فيما ضمت الخاتمة أهم النتائج التي خرج بها البحث.

اعتمد البحث على مصادر كثيرة ومتنوعة تأتي في المقدمة منها الوثائق المنشورة الخاصة بكلا الحزبين، إذ شكلت ركيزة أساسية استند عليها البحث، لكونها مثلت وجهة النظر الرسمية المعلنة لكل منهما، علاوة على ذلك اعتمد البحث كذلك على الوثائق غير المنشورة، وكانت في مقدمتها وثائق مدرسة الإعداد الحزبي (لجنة تاريخ حزب البعث) المحفوظة حالياً في مكتبة حركة الوفاق الوطني ببغداد، وسأرمز لها بالرمز (ل. ت. ح. ب.)، ووثائق وزارة الخارجية العراقية (المكتب الخاص) وسأرمز لها بـ (و. و. خ.)، وقد أمدت كلتا المجموعتين البحث بمعلومات قيمة ما كان من الممكن الحصول عليها لولا الاطلاع على تلك الوثائق، وزيادة على ذلك تم الرجوع بدرجة أقل الى الوثائق المحفوظة في دار الكتب والوثائق ببغداد التي يرمز لها بـ(د. ك. و.).

أصبحت فرعا عام 1952 اعترف به الحزب في سورية كتنظيم تابع له؛ ومما هو جدير بالإشارة هنا هو ان الحزب قد اتسم بالغموض الفكري وعدم امتلاك برنامج سياسي واضح منذ تأسيسه، فضلاً عـن ضبابية مفاهيم الشعارات والأهداف التي تبناها، وهذا ما أعترف به الحزب صراحة في أدبياته، لكن ما يمكن الإشارة إليـــه بشـكل عام في هذا الصدد هو ان الحزب قد حدد عداءه للشيوعية بشكل صريح، وهو حزب علماني قومي. ينظر: هادي حسن، دور حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق في الحركة الوطنية منذ تأسيسه حتى عام 1958، ط2، مطبعة معهد الثقافة العمالية، بغداد، 1984 ؛ حزب البعث العربي الاشتراكي، بعض المنطلقات النظرية التي اقرها المؤتمر القومي السادس في تشرين الأول 1963، بغداد، 1972، ص30-80 ؛ ميشيل عفلق، في سبيل البعث، دار الطليعة، بيروت، ط6، 1972، ص ص54-168؛ حنا بطاطو، الكتاب الثالث، الشيوعيون و البعثيون والضباط الأحرار، ترجمة عفيف الرزاز، ط2، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1999، ص ص29-50.

(1) الـ (استراتيجية) تعني تحـديد الأهداف وتحديـد الاتجـاه الـرئيس للحـركة في مرحلة تاريخية كاملـة، وتختلف الأستراتيجية السياسية باختلاف المراحل التاريخية. ينظر: إبراهيم عامر وآخرون، موسوعة الهلال الاشتراكية، مطابع دار الهلال، القاهرة، 1970، ص ص27- 29.

رفدت البحث بمعلومات مفيدة مجموعة من الصحف والمجلات الناطقة باسم كل من الحزبين موضوع البحث، وتتبع أهمية الصحافة من كونها تتابع الأحداث أو تتفاعل معها بشكل مباشر.

مثلت الكتب العربية والمعربة، وبخاصة الوثائقية منها أو تلك التي ألفها أناس عاصروا الأحداث أو كانوا جزءً منها، مصدراً مهماً من مصادر البحث، ولعل أهما كان كتاب: (العراق الحديث من الثورة الى الدكتاتورية) لماريون وبيتر سلوجلت، وكتاب الدكتور رحيم عجينة الموسوم (الاختيار المتجدد...)، والجزء الثاني من كتاب: (صدى السنين في ذاكرة شيوعي مخضرم) لزكي خيري عضو اللجنة المركزية والمكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي، وكذلك كان الجزء الثالث من كتاب عزيز سباهي الموسوم: (عقود من حياة الحزب الشيوعي العراقي)، وكتب مهمة أخرى تفاوتت نسب اعتمادها بحسب طبيعة الموضوع المعالج.

التمهيد: موقف الحزب الشيوعي من حكومة حزب البعث 1968 – 1972

مرت العلاقة بين الحزب الشيوعي وحزب البعث في العراق بكثير من حالات التقارب والتنافر، وبخاصة بعد عودة حزب البعث الى الحكم ثانية في السابع عشر من تموز 1968[1]، إذ دعا البعثيون في البيان رقم (1) الصادر صباح يوم السابع عشر من تموز 1968 الى تناسي خلافات الماضي... كما وعد البيان بتشكيل مجلس يمثل القطاعات الوطنية والشعبية كافة على أساس تكافؤ الفرص وسيادة القانون [2]، ويبدو أن الدعوة الى تناسي خلافات الماضي كانت موجهة للشيوعيين أكثر من غيرهم.

جاء أول رد فعل من جانب الحزب الشيوعي جناح (اللجنة المركزية)[3] تجاه انقلاب 17 تموز 1968 عن طريق بيان أصدره في التاسع والعشرين من الشهر نفسه طالب فيه بتحقيق الديمقراطية وإقامة حكومة ائتلافية تنبثق عن جبهة وطنية تضم القوى التقدمية، بحسب تعبير البيان، الذي طالب كذلك بإصدار عفو عام عن جميع السجناء وإعادة المفصولين الى أعمالهم[4].

أما حزب البعث فقد اصدر في الثلاثين من تموز 1968 البيان رقم (27)، ومن جملة ما جاء فيه هو دعوة ما اسماه البيان بـ(القوى التقدمية) الى المشاركة في الحكم وتحمل المسؤولية[5]. واستثمر الحزب الشيوعي جناح (اللجنة المركزية) هذه الدعوة وطرح في ايلول 1968 مسودة مشروع أطلق عليه اسم (مشروع ميثاق الجبهة الوطنية) دعا فيه الى

(1) تعرض حزب البعث في العراق الى الانشقاق والتشرذم، فضلا عن الانقسامات التي شهدها الحزب بعد قيادته انقلاب الثامن من شباط 1963، تلك الانقسامات التي أدت إلى فقدانه السلطة في الثامن عشر من تشرين الثاني من العام المذكور، فقد شهد الحزب انقساماً آخر جاء على اثر الانقلاب الذي نفذه الضباط اليساريون في حزب البعث السوري في الثالث والعشرين من شباط 1966، وقاموا خلاله بإقصاء ميشيل عفلق والخط الموالي له، وبذا تم القضاء على حكم القيادة القومية للحزب في سوريا، وقد ألقت هذه الأحداث بظلالها على الحزب في العراق، الذي انشق بدوره إلى جناحين عُرف الأول بـ (البعث اليساري)، الموالي لجناح حزب البعث الحاكم في سوريا بعد أحداث الثالث والعشرين من شباط، وتزعم هذا الجناح الدكتور فؤاد شاكر مصطفى، فيما عُرف الجناح الأخر بـ (البعث اليميني) وقاده كل من احمد حسن البكر وصدام حسين، وظل هذا الجناح موالياً لقيادة ميشيل عفلق. وعاد حزب البعث ممثلاً بالجناح اليميني الى حكم العراق ثانية في السابع عشر من تموز 1968، لذا أينما يرد في هذا البحث اسم حزب البعث أو البعثيون بعد 17 تموز 1968 ومن دون تحديد الجناح فالمقصود هو الجناح (اليميني). ينظر: هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة – تجربتي في حزب البعث العراقي، ط2، مطبعة مهر، قم، د.ت.، ص317 وما بعدها ؛ حسن السعيد، نواطير الغرب – صفحات من ملف علاقة اللعبة الدولية مع البعث العراقي 1948-1968، مؤسسة الوحدة للدراسات والتوثيق، بيروت، 1992، ص ص76-180 ؛ مجيد خدوري، العراق الجمهوري، مطبعة أمير، قم، 1997، ص ص279-283 ؛ حازم صاغية، بعث العراق – سلطة صدام قياما وحطاما، دار الساقي، بيروت، 2003، ص49.

(2) صحيفة الوقائع العراقية، (بغداد)، 18 تموز 1968.

(3) تعرض الحزب الشيوعي بعد عام 1963 الى انشقاقات عدة كان أبرزها انشقاق السابع عشر من ايلول 1967، الذي ترك الحزب موزع على جناحين هما: الحزب الشيوعي جناح (اللجنة المركزية)، و الحزب الشيوعي جناح (القيادة المركزية)، وأخذ تأثير الجناح الأخير يضعف بالتدريج ابتداءً من شباط 1969 على اثر إلقاء القبض على معظم قياداته مع زعيم الحزب عزيز الحاج، دعا أنصاره الى إلقاء السلاح والتعاون مع البعثيين، لذلك أخذ معظم أنصار هذا الجناح بالانسحاب التدريجي والانضمام الى جناح (اللجنة المركزية)، لذا أينما ترد في هذا البحث تسمية الحزب الشيوعي أو الشيوعيون بعد شباط 1969 من دون تحديد الجناح فالمقصود منها جناح (اللجنة المركزية). ينظر: عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ج3، دار الرواد، بغداد، 2006، ص ص111-112 ؛ صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، دار الفرات، بيروت، 1993، ص ص128-132.

(4)عزيز سباهي، المصدر نفسه، ص ص89-90.

(5) للمزيد من التفاصيل عن أسباب الإقصاء، وللوقوف على نص البيان رقم (27) ينظر: سمير عبد الكريم، أضواء على الحركة الشيوعية في العراق، ج5، دار المرصاد، بيروت، د. ت.، ص ص21-25.

إقامة تحالف سياسي بين الأحزاب الممثلة لمختلف طبقات المجتمع[1]. لكن البعثيين لم يعلنوا عن قبول أو رفض المشروع، ولا عن الآلية أو الشروط التي يتم بموجبها تشكيل التحالف الجبهوي الذي دعوا إليه هم أيضاً[2].

وبخصوص موقف الحزب الشيوعي جناح (القيادة المركزية)، فان هذا الجناح قد دخل في مفاوضات مع حكومة حزب البعث بشأن الاشتراك فيها، وكان ذلك في غضون الأربعة أشهر الأولى التي أعقبت انقلاب السابع عشر من تموز 1968، غير ان تلك المفاوضات فشلت ولم تخرج بنتيجة، لذا لجأ شيوعيو هذا الجناح في كانون الأول 1968 الى تبني ما أسموه بـ(العنف الثوري) بعدما أخذت السلطة تطارد وتتكل بالعديد من رفاقهم، ومن ثم تطور الأمر الى رفع شعار (إسقاط السلطة) مطلع عام 1969[3].

كان شعار (إسقاط السلطة) أحد أهم الأسباب التي أدت الى كسر شوكة الحزب الشيوعي جناح (القيادة المركزية)، بعدما صعدت السلطات من عمليات المطاردة والتنكيل بعناصره، حتى تم إلقاء القبض على معظم قياداته في شباط 1969، وفي الثاني والعشرين من الشهر نفسه اعتقل عزيز الحاج سكرتير اللجنة المركزية لهذا الجناح (1967 – 1969)، ودعا الحاج في لقاء تلفزيوني الى تأييد الحكومة،وأشاد بحزب البعث الى حد المبالغة على حد تعبيرعزيز الحاج نفسه[4]، لذا اخذ تأثير هذا الجناح يضعف تدريجياً في الساحة السياسية، وبخاصة بعد كشف بعض قادته المعتقلون عن تنظيماته السرية[5]، وانضمام كثير من عناصره الى جناح (اللجنة المركزية)[6].

لم يكل الشيوعيون[7] من المطالبة بتشكيل التحالف الجبهوي، ولا تكاد تمر فرصة أو مناسبة من دون أن يعلنوا فيها عن رغبتهم بقيام (الجبهة)[8]، وبالمقابل لم يطرح البعثيون شروطهم للتحالف حتى نيسان 1970 حين بدأت صحيفة الثورة، الناطقة بلسان حزب البعث، بنشر مقالات عدة عرضت فيها شروط حزب البعث لقيام تحالف جبهوي، ولعل أهم هذه الشروط هو:

1- عدم الفصل مابين شعار الجبهة داخل العراق و شعار الجبهة القومية لقوى الشعب العربي[9].

2- قيادة التحالف أو الجبهة المراد تشكيلها يجب أن تكون بيد حزب البعث.

3- قيادة أجهزة الحكم والمنظمات الجماهيرية بيد حزب البعث.

4- على القوى الراغبة في الدخول للجبهة الإعلان عن إيمانها بالوحدة العربية والنضال من اجل تحرير فلسطين، و إعطاء موقف واضح من الكيان الصهيوني.

5- على القوى الراغبة في الدخول للتحالف الجبهوي إعطاء تثمين واضح وصريح لحزب البعث، وتوصيف ما قام به في السابع عشر من تموز 1968 بكونه ((ثورة))[10].

6- عدم إقامة أي علاقة مع أي جهة سياسية تعادي حزب البعث، وعدم خلق ولاءات داخل الجيش لأي حزب أو جهة سياسية عدا حزب البعث[11].

(1) مجلة الثقافة الجديدة، (بغداد)، العدد3، حزيران 1969، ص ص192-197.
(2) الحزب الشيوعي العراقي، وثائق المؤتمر الوطني الثاني، بدون مطبعة، ايلول 1970، ص53؛ زكي خيري، صدى السنين في ذاكرة شيوعي مخضرم، ج2، ستوكهولم، 1994، ص27.
(3)عزيز الحاج، شهادة للتاريخ - أوراق من السيرة الذاتية السياسية، مؤسسة الرافدين للنشر والتوزيع، لندن، 2002، ص ص273- 313.
(4) المصدر نفسه، ص ص316-343.
(5)المصدر نفسه، ص ص340-344 ؛ سمير عبد الكريم، المصدر السابق، ص61 ؛ صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص ص252-253.
(6) عزيز سباهي، المصدر السابق، ص ص111-112.
(7) للتذكير فقط، ان أي ذكر في هذا البحث للحزب الشيوعي أو الشيوعيون بعد شباط 1969 من دون تحديد الجناح فالمقصود منه جناح (اللجنة المركزية).
(8)مجلة الثقافة الجديدة، (بغداد)، العدد 10، كانون الثاني 1970، ص241 ؛ صحيفة طريق الشعب، (سرية)، العدد 1، أواخر كانون الثاني 1970.
(9)صحيفة الثورة، (بغداد)، 11 نيسان 1970 ؛ صحيفة الثورة، (بغداد)،12 نيسان 1970.
(10) صحيفة الثورة، (بغداد)، 13 أيار 1970.
(11) صحيفة الثورة، (بغداد)، 10 تموز 1970.

رفض الحزب الشيوعي معظم الشروط التي طرحها حزب البعث للتحالف، وبخاصة الشرط المتعلق بقيادة الجبهة، واصفاً تلك الشروط بالتعجيزية الغاية منها استمرار حزب البعث بالانفراد بالسلطة، والتحكم بقيادة المنظمات الاجتماعية، عارضاً في الوقت نفسه ما وصفه بالحد الأدنى من مستلزمات التحالف أو المشاركة في حكومة ائتلافية يكون حزب البعث أحد أطرافها، وأبرز هذه المستلزمات هو الإقرار بمبدأ استقلال كل حزب آيديولوجياً وسياسياً وتنظيمياً، وممارسة العمل السياسي العلني، وأن يكون كل حزب حراً في إصدار صحافته. ولكن في الوقت نفسه كان الحزب الشيوعي ينظر الى الجبهة أو الحكومة الائتلافية على إنها مرحلة انتقالية نحو الاشتراكية، وقد جاء هذا الرد في مقررات المؤتمر الوطني الثاني، الذي عقده الحزب الشيوعي في ايلول 1970، بوصف المؤتمر الوطني أعلى سلطة قرار في الحزب الشيوعي[1].

تعرض الشيوعيين الى حملات اعتقال واسعة النطاق في غضون شتاء عام 1970 – 1971 وامتدت حتى أواخر صيف عام 1971، وطالت شيوعيين بارزين مثل زكي خيري (1911 – 1995) عضو اللجنة المركزية والمكتب السياسي للحزب الشيوعي، وعلي البرزنجي عضو اللجنة المركزية والفرع الكردي للحزب، الذي اعتقل في الرابع من حزيران 1971[2].

تغيرت الأوضاع لصالح الشيوعيين أواخر صيف عام 1971 نتيجة لجملة من العوامل أهمها استعداد الحكومة للدخول في مفاوضات مع شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق[3]، وتصاعد وتيرة التهديد الإيراني للعراق[4]، فضلاً عن عودة التوتر الى شمال العراق حيث المناطق الكردية[5]، لذا كانت الحكومة بحاجة الى تقوية الجبهة الداخلية من جهة، ورفع القدرات القتالية للجيش بصورة سريعة، فلهذه الأسباب لم يكن أمام الحكومة من خيار غير استيراد الأسلحة من الاتحاد السوفيتي الراعي الحقيقي للحزب الشيوعي العراقي[6]، إذ كان الجيش العراقي يعتمد الأسلحة السوفيتية الصنع منذ عام 1958[7].

فرض الواقع الجديد على حكومة حزب البعث تقديم بعض التنازلات لتحسين أوضاع الشيوعيين العراقيين لاسترضاء الاتحاد السوفيتي[8]، إذ كانت الحكومة بحاجة ماسة لصداقة السوفيت أو التحالف معهم وهي تستعد لتأميم النفط، فضلاً عن حاجتها لتزويد الجيش بالأسلحة السوفيتية المتطورة، لذا جاء إعلان ما يسمى بـ (ميثاق العمل الوطني) في الخامس عشر من تشرين الثاني 1971، الذي دُعيَّ فيه الحزب الشيوعي العراقي للاشتراك في الحكومة، وهو ما عُد تمهيداً لعقد معاهدة بالغة الأهمية مع الاتحاد السوفيتي[9].

نشرت صحيفة الثورة بعددها الصادر في السادس عشر من تشرين الثاني 1971 نص (ميثاق العمل الوطني) مؤكدةً على انه مسودة مطروحة للنقاش، ومن أهم الأمور التي تضمنها هو الدعوة الى تشكيل ائتلاف بين القوى والأحزاب السياسية (التقدمية) للمشاركة في الحكم، ويعد الائتلاف جزءً من النظام السياسي الذي يقوده حزب البعث، الذي يسعى الى تشكيل الائتلاف وإطلاق حرية عمل الأحزاب السياسية والجمعيات الاجتماعية والمهنية والنقابات، وحرية الصحافة مع التشديد على عدم السماح لأي من الأحزاب والجمعيات بممارسة أنشطتها السياسية داخل الجيش باستثناء حزب البعث[10].

(1) الحزب الشيوعي العراقي، المصدر السابق، ص ص39 – 54.
(2) صحيفة ريكاي كوردستان،(سرية)، العدد 3، ايلول 1971.
(3) رحيم عجينة، الاختيار المتجدد – ذكريات شخصية وصفحات من مسيرة الحزب الشيوعي العراقي، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1998، ص ص110-111.
(4) ماريون وبيتر سلوجلت، العراق الحديث من الثورة الى الدكتاتورية، ترجمة مركز الدراسات والترجمة (الزهراء للإعلام العربي)، الزهراء للإعلام العربي/قسم النشر، القاهرة، 1992، ص ص208-209.
(5) ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة راج ال محمد، دار الفارابي، بيروت، 2004، ص498.
(6) عمار فاضل حمزة، العلاقات العراقية – السوفيتية 1968-1972، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب – جامعة البصرة، 1998، ص30 ؛ تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص264.
(7) نوري خليل العاني وعلاء جاسم محمد الحربي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968، ج1، بيت الحكمة، بغداد، 2005، ص ص388-389.
(8) عديد دويشا، عراق الحقبة الجمهورية، ترجمة مصطفى نعمان احمد، دار المرتضى، بغداد، 2012، ص96.
(9) عمار فاضل حمزة، المصدر السابق، ص ص110-111.
(10) للاطلاع على نص الميثاق ينظر: صحيفة الثورة، (بغداد)، 16 تشرين الثاني 1971.

أكد الميثاق كذلك على أن التحالف بين القوى الوطنية والقومية التقدمية في العراق أو في الوطن العربي تحدده في كل بلد أوضاعه الخاصة، وأن إعداد الدستور الدائم من أولى أولويات مرحلة ما بعد الائتلاف، فضلاً عن التأكيد على ضرورة حل القضية الكردية على وفق ما جاء في بيان الحادي عشر من آذار[1]، على أن تتم ممارسة هذه الحقوق ((ضمن إطارها الطبيعي الذي تجسده وحدة السياسة الوطنية ووحدة الأرض ووحدة النظام السياسي في الجمهورية العراقية... كما تتم أيضاً على أساس الإقرار والإيمان بان العراق جزء لا يتجزأ من الوطن العربي))[2].

أما في المجال الاقتصادي، فقد أكد الميثاق على أن الطريق الذي تنتهجه الحكومة في هذا المجال هو طريق التطور اللارأسمالي، الذي يمهد للانتقال إلى المرحلة الاشتراكية، مع التشديد على أهمية العمل على تحرير الثروة النفطية من السيطرة الأجنبية، وذلك بإخضاعها للسيادة الوطنية بشكل كامل[3].

أوضح الميثاق في مجال السياسة الخارجية على الصعيد القومي بأن الهدف الرئيس للنضال العربي هو ((تصفية الكيان الصهيوني))، وعلى الصعيد الدولي أوضح الميثاق أهمية علاقات العراق مع دول المعسكر الاشتراكي، داعياً في الوقت نفسه إلى توسيعها في مختلف المجالات سواء كانت السياسية منها أو الاقتصادية أوالثقافية[4].

رحب الحزب الشيوعي العراقي بالميثاق في بيان أصدره المكتب السياسي للحزب في السابع والعشرين من تشرين الثاني 1971، واصفاً فيه الميثاق بأنه: ((يتضمن أسساً صالحة للتعاون الوطني إذا ما اقترن السعي للاتفاق عليه بمناقشة جادة تستهدف وضعه بصيغة مقبولة من جميع الإطراف المدعوة للتعاون))[5]، وجاء هذا الترحيب بناءً على نصائح سوفيتية حبذت للشيوعيين العراقيين العودة للحوار مع حزب البعث بشأن تشكيل جبهة تحالف وطني[6]، فضلاً عن أن البعض من نقاط الميثاق كانت محل ترحيب لدى الحزب الشيوعي العراقي مع مالهم من ملاحظات على النقاط الأخرى، وهذا ما سنحاول مناقشته عند الحديث عن تشكيل الجبهة.

بدأت في شباط 1972 المحادثات بين حزب البعث والحزب الشيوعي لتشكيل جبهة وطنية تضم أحزاباً عدة للمشاركة في حكم البلاد على أساس ما طرح في ميثاق العمل الوطني، وقد دُعيَّ الحزب الديمقراطي الكردستاني[7]، الى التفاوض في الشأن نفسه بيد أنه رفض، فيما وصِفت المفاوضات بين البعثيين والشيوعيين بالصعبة والمعقدة، فضلاً عن أنها قد استغرقت وقتاً طويلاً[8].

---

(1) وهو اتفاق ما بين الحكومة والملا مصطفى البارزاني لحل القضية الكردية على وفق مبدأ الحكم الذاتي، والاتفاق مكون من خمسة عشر مادة اذيعت على شكل بيان تلاه رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر في الحادي عشر من آذار 1970. ينظر: سجل الآراء والوقائع السياسية في البلاد العربية شباط – إذار 1970، إعداد جبران شامية، دار الأبحاث والنشر، بيروت، 1970، ص126-129.

(2) صحيفة الثورة، (بغداد)، 16 تشرين الثاني 1971.

(3) المصدر نفسه.

(4)المصدر نفسه.

(5) د. ك. و.، ملفات وزارة الداخلية، الملفة المرقمة 18/22 (الحركة الشيوعية في العراق)، بيان الحزب الشيوعي العراقي حول ميثاق العمل الوطني، المؤرخ في 27 تشرين الثاني 1971.

(6) عزيز سباهي، المصدر السابق، ص114 ؛ حازم صاغية، المصدر السابق، ص85.

(7) بعد فشل الحركة المسلحة التي قادها الملا مصطفى البارزاني مابين عامي 1943-1945 أسس الأكراد حزباً سياسيا سريا عقد مؤتمره التأسيسي في بغداد في السادس عشر من آب 1946، وانتخب الملا مصطفى البارزاني رئيسا له، على الرغم من ان الملا كان لاجئاً في إيران، واستهدف الحزب إقامة حكم ذاتي للأكراد مبني على أساس الاتحاد الاختياري، أطلق على الحزب اسم (بارتي ديموكراتي كورد) الحزب الديمقراطي الكردي، ثم تم تغييره عام 1953 الى (بارتي ديموكراتي كردستاني) الحزب الديمقراطي الكردستاني، وعلى اثر تأسيس هذا الحزب تم الإعلان عن حل حزب (رزكاري كرد) وحزب (شورش) وانضم معظم أعضائهما الى الحزب الديمقراطي الكردستاني، ولم يعد للأخير من منافس حقيقي في الساحة السياسية الكردية سوى الحزب الشيوعي العراقي، ولم تكن تركيبة الحزب الديمقراطي الكردستاني متجانسة فكرياً، على الرغم من اعتناقه مبادئ الماركسية اللينينية، إذ أريد له ان يكون ممثلاً لمختلف شرائح المجتمع الكردي. ينظر: حسن شير، تاريخ العراق السياسي المعاصر – العمل الحزبي في العراق 1908-1958، ج1، دار التراث العربي، بيروت، 1989، ص ص209-214 ؛ حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني الى الغزو الأمريكي 1914 - 2004، الدار العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 2005، ص149-156 ؛ حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية – الأحزاب والجمعيات والحركات والشخصيات السياسية والقومية والدينية في العراق، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، 2007، ص338.

(8) حزب البعث العربي الاشتراكي، التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن المنعقد في كانون الثاني 1974، مطابع دار الحرية، بغداد، 1974، ص88.

عقدت الحكومة في التاسع من نيسان 1972 معاهدة بالغة الأهمية مع الاتحاد السوفيتي[1]، وفي اليوم نفسه، وقبل أن تخرج مباحثات تشكيل الجبهة بنتيجة، عرض البعثيون على الشيوعيين الاشتراك في الحكومة القائمة بوزيرين[2]، فوافق الشيوعيون على العرض[3]، وبناءً عليه عُين في الخامس عشر من ايار 1972 مُرشحا الحزب الشيوعي كل من المحامي عامر عبد الله وزيراً للدولة، وعضو اللجنة المركزية للحزب مكرم طالباني وزيراً للري، وقد جاءت معظم أو كل هذه الإجراءات في سياق تقوية موقف الحكومة استعداداً لتأميم النفط، الذي حصل لشركة نفط العراق في الأول من حزيران 1972[4]، ودعم الحزب الشيوعي خطوة التأميم بحماس[5]، لكن تداعيات عملية التأميم قد تسببت بتوقف المفاوضات الخاصة بتشكيل الجبهة من دون التوصل الى اتفاق[6].

وبناءً على ما تقدم يمكن القول ان العلاقة بين الحزب الشيوعي وحزب البعث قد شهدت الكثير من حالات الشد والجذب، أو بمعنى أدق انها قد شهدت الكثير من حالات العنف والقليل من حالات العمل المشترك،الذي مهد الطريق لتشكيل ما سُميَّ بـ(الجبهة الوطنية والقومية التقدمية)عام 1973.

أولاً: تشكيل الجبهة الوطنية والقومية التقدمية:

أصبحت الأجواء في خريف عام 1972 مهيأة لعودة الحوار بخصوص تشكيل الجبهة بعد نجاح عملية التأميم، لذا نشطت من جديد المفاوضات بين الحزب الشيوعي وحزب البعث من أجل الخروج بصيغة توافقية لتشكيل التحالف المنشود، وهذا ما توضحه لنا الوثائق غير المنشورة لما كان يسمى بـ(مدرسة الإعداد الحزبي) التابعة لحزب البعث، إذ جاء في تلك الوثائق إن جلسة للحوار بين الحزب الشيوعي وحزب البعث قد عقدت في التاسع والعشرين من تشرين الأول 1972 ((لاستكمال الحوار الذي بدأ بغية الوصول الى تقارب في وجهات النظر وصولاً الى الائتلاف الجبهوي))[7].

برزت في أثناء المفاوضات التي نشطت من جديد العديد من نقاط الخلاف، لعل أهمها إصرار حزب البعث على قيادة الجبهة ورفض الحزب الشيوعي لهذه المسألة، واعتراضه كذلك على عبارة ((تصفية الكيان الصهيوني)) الواردة في ميثاق العمل الوطني، وبرر الشيوعيون اعتراضهم على هذه العبارة بالقول ((نرى ان تستبدل لسبب ضررها سياسياً وكونها غير ممكنة حالياً))[8]. لكن هذه الاعتراضات لم تجد طريقها للحل إلا بعد مرور عدة أشهر تعرض خلالها الحزب الشيوعي الى العديد من الضغوط ومن عدة جهات في سبيل الموافقة على تشكيل الجبهة بشروط حزب البعث.

حثت الدول الاشتراكية وفي مقدمتها الإتحاد السوفيتي الحزب الشيوعي العراقي على الدخول في تحالف جبهوي مع حزب البعث من دون تحفظات، إذ بات لهذه الدول في العراق كثير من المصالح السياسية والاقتصادية، لذا سعت بقوة لتعزيز نظام حكم حزب البعث فيه، فيما ساندت الأحزاب الشيوعية العربية عموماً النظام البعثي في العراق، لانتهاجه بحسب ما ترى سياسة معادية للمصالح الغربية، وكان للحزب الشيوعي السوري دور مميز في الضغط على نضيره العراقي، ولا يبدو هذا الأمر غريباً إذا ما علمنا ان الأول قد دخل مع حزب البعث السوري في تحالف جبهوي بشروط مشابهة لما طرحه حزب البعث الحاكم في العراق مثل قيادة الجبهة واحتكار العمل السياسي في الجيش[9].

تأثر الحزب الشيوعي العراقي كسائر الأحزاب الشيوعية في بلدان العالم الثالث بنظريات التحول اللارأسمالي نحو الاشتراكية التي كانت رائجة في الإتحاد السوفيتي أبان عقد السبعينيات من القرن الماضي، وكان ينظر الى نظام حزب

(1) للاطلاع على نص المعاهدة ينظر: مجلة الثقافة الجديدة، (بغداد)، العدد 35، نيسان 1972،ص ص90-94.
(2) عزيز سباهي، المصدر السابق، ص116.
(3) مجلة الثقافة الجديدة، (بغداد)، العدد 36-37، أيار – حزيران، 1972، ص15.
(4) عزيز سباهي، المصدر السابق، ص117 ؛ ماريون وبيتر سلوجلت، المصدر السابق، ص212.
(5)عزيز سباهي، المصدر نفسه، ص ص118-119.
(6)حنا بطاطو، المصدر السابق، ص424.
(7) ل. ت. ح. ب، الملفة رقم 22/ 41، الحوار مع الحزب الشيوعي العراقي، مذكرة ممثل حزب البعث في جلسات الحوار المؤرخة في 29 تشرين الأول 1972. راجع الملحق رقم (1) صور الصفحات الأولى و الثالثة و الأخيرة من المذكرة.
(8)المصدر نفسه، ورقة رقم (3).
(9) زكي خيري، المصدر السابق، ص 13 ؛ رحيم عجينة، المصدر السابق، ص 115 ؛ عزيز سباهي، المصدر السابق، ص 123.

البعث بأنه متجه نحو الاشتراكية من هذا الطريق[1]غير أن بعض الباحثين يرى بان تبني حزب البعث للاشتراكية لم يكن نابع من إيمانه بها، بل كان مقدمة لفرض سيطرته على الاقتصاد العراقي بشكل كامل، لأجل توطيد سيطرته السياسية في البلاد[2].

ومهما يكن من أمر، فعلى الرغم من كل ما تعرض له الشيوعيين من ضغوط إلا أن قيادتهم ظلت مترددة، وغالبية قواعد الحزب كانت رافضة لفكرة التحالف مع حزب البعث، بسبب ما لها معه من ذكريات مؤلمة، بيد إن هذا الوضع حسم بضغط كبير مارسته موسكو على الشيوعيين العراقيين للقبول بالشروط التي طرحها حزب البعث للتحالف، وبعبارة أخرى إن الحزب الشيوعي العراقي ما كان لينضم الى تحالف جبهوي يقوده حزب البعث لولا الضغط الكبير الذي تعرض له من جانب الإتحاد السوفيتي، الذي كان يفضل التعامل مع الحكومات أكثر من التعامل مع أحزاب المعارضة[3].

اضطر قادة الحزب الشيوعي إزاء هذا الضغط الكبير الى إبداء المرونة تجاه القضايا الخلافية وفي الجانب المقابل وافق حزب البعث على إعادة صياغة القضايا المختلف عليها في الميثاق، لكن الصياغات الجديدة لم تختلف من حيث الجوهر عن الصياغات القديمة باستثناء وضعها في أطر فضفاضة، وخصوصاً النقطة المتعلقة بقيادة الجبهة التي تم إعادة صياغتها بالشكل الآتي: ((إن إقرار ميثاق العمل الوطني بصيغته اليوم، يعتبر الإعلان الرسمي لقيام جبهة الأحزاب.. ويحتل حزب البعث.. موقعاً متميزاً في قيادتها وهيئاتها، ويقود السلطة السياسية في الدولة كما يقود مؤسساتها الدستورية))[4]. وإن كانت هذه الفقرة لا تنص صراحة على قيادة حزب البعث للجبهة غير إنها تعني ذلك من حيث الجوهر، وإن موافقة الشيوعيين على هذا الأمر يعد خروجاً على مقررات المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي، أي انه خروجاً على الشرعية الحزبية، لأن المؤتمر الوطني يعد أعلى سلطة قرار في الحزب الشيوعي، مما يعني إن أي إجراء أو قرار مهم يراد اتخاذه خلافاً لمقررات المؤتمر السابق يستدعي عقد مؤتمر جديد وهو ما لم يحصل.

أما بخصوص عبارة ((تصفية الكيان الصهيوني)) الواردة في ميثاق العمل الوطني لعام 1971 فقد عدلت على النحو الآتي: ((النضال ضد الصهيونية كحركة عنصرية عدوانية وكنظام عنصري عدواني....))[5]، والى جانب ما تقدم هنالك عبارة أخرى تخص الأكراد جاءت في ميثاق 1971 بالصيغة الآتية: ((إن ممارسة الجماهير الكردية لحقوقها القومية المشروعة بما فيها الحكم الذاتي تتم ضمن إطارها الطبيعي الذي تجسده وحدة السيادة الوطنية ووحدة الأرض ووحدة النظام السياسي في الجمهورية العراقية.. كما تتم أيضاً على أساس الإقرار والإيمان بان العراق جزء لا يتجزأ من الوطن العربي))[6]. وتم تعديل هذه العبارة بحذف الجملة التي تشير الى أن العراق جزء لا يتجزأ من الوطن العربي[7]، ولم يجد الباحث فيما توافر لديه من وثائق ومصادر شيوعية أي ما يشير الى الاعتراض على ما جاء في هذه الفقرة من ميثاق عام 1971، وعلى ما يبدو إنها عُدلت لكسب ود الأكراد على أمل الموافقة على الدخول في التحالف الجبهوي المزمع تشكيله، وهكذا تم تجاوز أهم العقبات التي كانت تقف عائقاً أمام تشكيل الجبهة من وجهة نظر البعثيين والشيوعيين دون الأكراد الذين رفضوا التفاوض بشأن الجبهة أصلاً.

(1) ماريون وبيتر سلوجلت، المصدر السابق، ص ص 205 – 220. وللمزيد من التفاصيل عن الموضوع ينظر: عزيز سباهي، المصدر نفسه، ص ص 120 - 128.
(2) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص274 ؛ حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص 131.
(3) فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر – البعث في السلطة، ج2، ترجمة مصطفى نعمان احمد، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، القاهرة، 2009، ص ص 44 – 45 ؛ أديث وائي أيف بينروز، العراق – دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915-1975، ج2، ترجمة: عبد المجيد حسيب القيسي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1989، ص 113 ؛ حازم صاغية، المصدر السابق، ص 88 ؛ ماريون وبيترسلوجلت، المصدر السابق، ص ص 220- 222.
(4) وزارة الإعلام، ميثاق العمل الوطني والنظام الداخلي وقواعد العمل في الجبهة الوطنية والقومية التقدمية، السلسلة الوثائقية رقم (29)، مطبعة الجمهورية، بغداد، 1973، ص 20.
(5) المصدر نفسه، ص 9.
(6) صحيفة الثورة، (بغداد)، 16 تشرين الثاني 1971.
(7) وزارة الإعلام، المصدر السابق، ص 26.

عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اجتماعاً في السادس من نيسان عام 1973، لمناقشة آخر مستجدات المشهد السياسي وفي مقدمتها العلاقة مع حزب البعث، وأشار التقرير الصادر عن الاجتماع الى ان الحزب الشيوعي قد قدم بعض التنازلات من دون توضيح طبيعة تلك التنازلات[1]، فيما أكد زكي خيري، بوصفه عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي ومن الذين حضروا الاجتماع على إنه قد تم التصويت في الاجتماع المذكور على نتيجة المفاوضات مع حزب البعث التي تم قبولها من أعضاء اللجنة المركزية للحزب بأغلبية صوت واحد من مجموع الأعضاء الحاضرين في الاجتماع[2]، وأكد الشيء نفسه أحد مؤرخي الحزب الشيوعي مضيفاً على ذلك بأن الحزب الشيوعي قد ابلغ حزب البعث بموافقته على الدخول معه في تحالف جبهوي على وفق الشروط التي تم التوافق عليها بين الجانبين، غير إن حزب البعث أهمل الموضوع ولم يرد عليه إلا في تموز 1973[3]، على أثر المحاولة الانقلابية الفاشلة التي قادها مدير الأمن العام ناظم كزار في الثلاثين من حزيران 1973[4].

كشفت محاولة ناظم كزار عن أن صراعاً مريراً كان يجري داخل حزب البعث الحاكم حُسم بالنهاية لصالح صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة[5]، الذي تبنى بنفسه بعد هذا الحدث حواراً سريعاً عجل بالإعلان عن تشكيل ائتلاف جبهوي مع الحزب الشيوعي، ليظهر صدام بمظهر الرجل الحريص على التعامل السلمي مع الأطراف السياسية الأخرى، ملقياً اللوم على ناظم كزار في ممارسة جرائم الاغتيال والتعذيب، بحسب ما أكده أحد الكتاب البعثيين السابقين[6]، غير إن تحميل ناظم كزار لوحده مسؤولية الأعمال اللا أخلاقية التي كان يقوم بها جهاز الأمن مسألة من الصعب قبولها. كما ليس من السهولة بمكان التسليم بان تلك الأعمال كانت تجري من دون علم القيادات الأعلى في الحزب والدولة.

أُعدم ناظم كزار في السابع من تموز 1973[7]، وبعد عشرة أيام صدر عن حزب البعث والحزب الشيوعي بياناً مشتركاً أعلن فيه عن الاتفاق على ميثاق العمل الوطني[8]، ولم يختلف هذا الأخير عن الميثاق الذي أعلن عام 1971 باستثناء النقاط التي اشرنا إليها قبل قليل.

وقع البيان المشترك في السابع عشر من تموز 1973 كلٌ من احمد حسن البكر[9] بوصفه أمين سر القيادة القطرية لحزب البعث في العراق وعزيز محمد[1] السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، وبهذا ولدت ما

(1) الحزب الشيوعي العراقي، تقرير الاجتماع الكامل للجنة المركزية المنعقد في 6 نيسان 1973 المعنون: آفاق التطور اللاحق في العراق، مطبعة الرواد، بغداد 1973، ص 32.
(2) زكي خيري، المصدر السابق، ص 58.
(3) عزيز سباهي، المصدر السابق، ص ص 124 – 125.
(4) فيبي مار، المصدر السابق، ص ص 24 – 26.
(5) ولد صدام حسين في قرية العوجة بالقرب من تكريت عام 1937 ونشأ يتيما في بيت زوج أمه الذي أساء معاملته، غادر الى بغداد بحدود عام 1955، بعد ان أكمل تعليمه الابتدائي، ليدخل ثانوية الكرخ التي كانت تضطرب بالسياسة. انضم الى حزب البعث عام 1957، وتعززت مكانته في الحزب بعد اشتراكه في محاولة اغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم عام 1959، وهرب على إثرها الى سوريا ومنها الى مصر حيث أكمل تعليمه الثانوي، ثم بدأ بدراسة القانون في جامعة القاهرة عام 1961، لكنه لم يكمل دراسته، إذ عاد الى العراق بعد انقلاب الثامن من شباط 1963، وسرعا ن ما أصبح عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث في العراق عام 1964 وعندما أعيد بناء الحزب بعد أحداث انقلاب الثالث والعشرين من شباط 1966 في سورية، والتي انعكست على حزب البعث في العراق، أصبح صدام مساعداً للامين العام للقيادة القطرية للحزب، الذي عاد الى الحكم ثانية في العراق في تموز 1968، فشغل صدام منصب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، وفي عام 1979 تسلم منصب رئاسة الجمهورية، وشهدت مدة حكمه العديد من الأحداث الساخنة منها الاشتباك مع إيران في حرب دامت قرابة ثمان سنوات (1980-1988)، واحتلال الكويت عام 1990، وانتفاضة عام 1991، والغزو الأمريكي للعراق عام 2003. ألقت القوات الأمريكية القبض عليه في الرابع عشر من كانون الأول 2003، واعدم ببغداد في الثلاثين من كانون الأول 2006. ينظر:
حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص ص367-369 ؛ حازم صاغية، المصدر السابق، ص ص39-51.
(6) حسن العلوي، العراق - دولة المنظمة السرية، مطبعة سبحان، إيران، 2005، ص159.
(7) فيبي مار، المصدر السابق، ص 25.
(8) للإطلاع على نص الميثاق ينظر:
وزارة الإعلام، المصدر السابق.
(9) ولد احمد حسن البكر في مدينة تكريت عام 1914، وأكمل دراسته الأولية في مسقط رأسه، ثم واصل تعليمه في دار المعلمين ببغداد وتخرج فيها عام 1932، لكنه ترك سلك التعليم ليلتحق بالكلية العسكرية عام 1938 بتوسط من احد الساسة، لأنه لم يكن مستوفيا لشروط القبول، وتخرج برتبة ملازم ثان ليعمل ضابط إعاشة. تدرج بالرتب العسكرية الى ان نال رتبة عقيد عام 1958، بعدها انتمى لحزب البعث عام 1960، ونجح حزبه بالتعاون مع بعض الضباط المناوئين لعبد الكريم قاسم في إسقاط حكم الأخير في 8 شباط 1963، ليصبح البكر رئيساً للوزراء في النظام الجديد وعضواً في القيادة القطرية لحزبه، وقاد البكر الجناح اليميني لحزب البعث بعد انشقاق عام 1966، وأصبح رئيساً للجمهورية عام 1968 بعد نجاح حزبه بالعودة الى الحكم ثانية، وتنحى عن منصبه في تموز 1979 لصالح نائبه صدام حسين، بعدها عاش

اسماها البيان بـ((الجبهة الوطنية والقومية التقدمية))، ونقتبس مما جاء في البيان ما يأتي: ((إن إقامة الجبهة الوطنية والقومية التقدمية استجابة لهدف كبير نادت وناضلت من اجله كل الأحزاب والقوى التقدمية.... أن مسيرة الحركة الثورية في العراق... قد دلت بشكل قاطع على ان من ابرز عوامل صمود هذه الحركة... وعيها لأهمية التعاون والتحالف بين فصائلها في جبهة موحدة))[2]، وعقب إذاعة البيان ألقى احمد حسن البكر كلمة نقتبس مما ورد فيها ما نصه: ((وفي هذه المناسبة أكرر.. إننا لا نريد جبهة تقوم اليوم وتنفرط غداً إننا نريد جبهة راسخة ودائمة جبهة ذات أفق ستراتيجي ومهمات ستراتيجية بعيدة المدى))[3]. وبقيام الجبهة انتقل الحزب الشيوعي من خندق المعارضة الى قصر السلطة، الذي حل فيه مجبراً أو مختاراً ضيفاً محدود الحركة والتصرف.

ويبدو مما ذكره حسن العلوي بوصفه احد الكتاب الذين كانوا على مقربة من مصادر القرار البعثية آنذاك، إن تحالف حزب البعث مع الحزب الشيوعي لم يكن نابعاً من الإيمان بسياسة إشراك الآخرين في الحكم، إذ أكد العلوي على إن القيادة القطرية لحزب البعث قد وزعت في اليوم التالي لإعلان التحالف مع الحزب الشيوعي تعليمات على الجهاز الحزبي تطلب فيها تقديم أفكار ومقترحات لتفتيت الحزب الشيوعي، وكان اخطر المقترحات التي قدمت وأخذ طريقه للتنفيذ هو دس عناصر من حزب البعث في صفوف الحزب الشيوعي[4]، وأكد الشيء نفسه رحيم عجينة ممثل الحزب الشيوعي في اللجنة العليا للجبهة، مشيراً الى اكتشاف العديد من حالات الاندساس من عناصر بعثية بين صفوف المنظمات الشيوعية[5].

يتضح مما تم استعراضه آنفاً إن الجبهة بالنسبة لحزب البعث كانت ضرورة آنية أملتها الظروف الداخلية والخارجية التي كانت تمر بها حكومة حزب البعث، ولم تكن سياسة التحالف يوماً منهجاً استراتيجياً نابعاً من إيمان حزب البعث بتلك السياسة، كما أكد احمد حسن البكر في كلمته التي ألقاها عقب الإعلان عن تشكيل الجبهة، بل إن المسالة معكوسة تماماً، إذ كانت الجبهة بالنسبة للبعثيين تمثل خطوة تكتيكية[6] لعبور مرحلة معينة، ولم يختلف الأمر كثيراً بالنسبة للشيوعيين، إذ كان التحالف الجبهوي يمثل لهم مرحلة انتقالية نحو الاشتراكية لكنه تنازل تحت وطأة الظروف عما أفترضه من دور قيادي في المرحلة الانتقالية.

وبصرف النظر عن هذه الرؤية أو ذلك التحليل، فقد توجه الحزبان بعد التوقيع على ميثاق العمل الوطني الى استكمال الجوانب التنظيمية للجبهة، وبهذا الشأن برزت مسالة مهمة وهي طريقة اتخاذ القرارات داخل الجبهة هل تتم بالأكثرية أم بالإجماع، إذ كان الحزب الشيوعي يؤيد طريقة الإجماع وحزب البعث يرفضها ساعياً بكل حرص الى تأكيد حيازته أغلبية المقاعد في الجبهة، على الرغم من أن السلطتين التشريعية والتنفيذية كانتا تحت سيطرته[7]، ومع ذلك تم الاتفاق على مبدأ الإجماع من دون أن ينص الميثاق أو قواعد العمل في الجبهة على هذا الأمر، وإنما تم الاكتفاء بتعهد

في عزلة حتى وفاته في بغداد عام 1982. ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص244 ؛ حازم صاغية، المصدر السابق، ص ص47-49 ؛ حسن السعيد، المصدر السابق، ص178.

(1) ولد عزيز محمد في السليمانية عام 1933، ارتبط بالحركة الشيوعية في سن مبكرة، ففي عام 1948 انتمى الى الحزب الشيوعي العراقي، وفي العام نفسه اعتقل ومكث في السجن حتى عام 1958،أصبح في أيلول 1958 عـضواً في اللجنة المركزية، وبعد الإطاحة بعبد الكريم قاسم عام 1963 شغل منصب السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي، وبقيَ في هذا المنصب حتى عام 1993. ينظر: حسن لطيف الزبيد ي، المصدر نفسه، ص530.

(2) منشورات صحيفة الثورة، الجبهة في مرحلة الميلاد، دار الثورة، بغداد، 1973، ص ص24 – 35.

(3) المصدر نفسه، ص 44.

(4) حسن العلوي، المصدر السابق، ص92.

(5) رحيم عجينة، المصدر السابق، ص ص 128.

(6)الـ (تكتيك) أساليب النضال أو العمل وأشكاله ومناهجه لتحقيق مهمة أو مهام معينة في مدة محددة ن أي انه يهدف الى تحقيق مهام جزئية في خدمة الهدف أو الأهداف الأستراتيجية العامة. وبعبارة أخرى إن الـ(تكتيك) جزء من أجزاء الأستراتيجية وهو يحقق مرحلة من مراحلها. ينظر: إبراهيم العامر وآخرون، المصدر السابق، ص ص140 – 141.

(7)عديد دويشا، المصدر السابق، ص96.

من صدام حسين باسم حزب البعث بالالتزام بهذا المبدأ[1]. وفي السادس والعشرين من آب 1973 نشرت صحيفة (الثورة) البعثية النظام الداخلي وقواعد العمل في الجبهة من دون أية إشارة الى طريقة اتخاذ القرارات[2].

ولعل أهم ما جاء في النظام الداخلي هو النص صراحة على قيادة حزب البعث للجبهة، وهو ما ورد في المادتين الثانية والثالثة من النظام، حيث نصت المادة الثانية على:

((أ– اللجنة العليا للجبهة.. هي الهيئة [الهيأة] القيادية للجبهة ومقرها بغداد.

ب– تتكون من ستة عشر عضواً، بضمنهم رئيسها على الوجه التالي:

– ثمانية أعضاء يمثلون حزب البعث.

– ثلاثة أعضاء يمثلون الحزب الشيوعي العراقي.

– ثلاثة أعضاء يمثلون الحزب الديمقراطي الكردستاني.

– عضو من القوميين التقدميين.

– عضو من الديمقراطيين المستقلين.

المادة الثالثة: رئيس اللجنة العليا

أ–رئيس اللجنة العليا للجبهة هو أمين سر القيادة القطرية لحزب البعث.. أو نائب أمين سر القيادة القطرية))[3]، ومن هاتين المادتين يبدو واضحاً ان حزب البعث قد ضمن قيادة الجبهة بنص واضح وصريح، كما حاز على أكثرية الأعضاء في لجنتها العليا، لأن هنالك ثمانية أعضاء من حزب البعث في مقابل ثلاثة أعضاء من الحزب الشيوعي وهما الحزبين الوحيدين في الجبهة لحد الإعلان عن هذا النظام، إذ لم ينضم الحزب الديمقراطي الكردستاني للجبهة، بل انضمت فيما بعد عناصر منشقة عنه، أعلنت ولائها لحزب البعث كما سنبين ذلك لاحقاً.

وأشارت المادة الثانية الفقرة (د) الى مهام الجبهة ولعل اهم ما جاء فيها: ((رسم البرامج الضرورية لتأمين الرقابة الشعبية على اجهزة الدولة.

ب– تشكيل مكاتب ولجان اختصاص دائمة ومؤقتة لمختلف الشؤون السياسية والاقتصادية والتنظيمية والمالية والإعلامية والفعاليات الجماهيرية))[4]. بوصف هذه الأمور من مهام وصلاحيات الهيأة العليا للجبهة. ولما كانت السلطتين التشريعية والتنفيذية هما تحت سيطرة حزب البعث، فمن الواضح أن مهام الجبهة كانت استشارية غير ملزمة.

انتهت على هذا النحو مرحلة مهمة من المراحل التي مرت بها العلاقة ما بين حزب البعث والحزب الشيوعي العراقي، الذي اكتسب الشرعية القانونية لأول مرة في تاريخه، لتبدأ بعدها مرحلة جديدة من مراحل العلاقة بين الحزبين قائمة على أسس جديدة تختلف عن الأسس السابقة التي كانت تحكم طبيعة التعامل بين الطرفين.

ثانياً: طبيعة العلاقة بين الحزبين بعد تشكيل الجبهة (1973– 1976)

سعى كل من حزب البعث والحزب الشيوعي بعد تشكيل الجبهة الى ضم الحزب الديمقراطي الكردستاني إليها، واضطلع الحزب الشيوعي وبتكليف من حزب البعث بدور متميز في هذا المجال، بيد أن جهوده باءت بالفشل أمام رفض الحزب الديمقراطي الكردستاني الصيغة المطروحة للتحالف مطالباً في الوقت نفسه ان يقتصر الحوار بشأن الجبهة عليه وعلى حزب البعث، بوصفهما من وجهة نظره ممثلي القوميتين الرئيستين في العراق، وعد الحزب الشيوعي هذا الموقف موجهٌ ضده لعزله وإفشال تحالفه مع حزب البعث[5]، ونجم عن هذا التقاطع الحاد في وجهات النظر نشوب حرب إعلامية بين الطرفين كان من تداعياتها اختفاء اثنا عشر كادراً شيوعياً على مقربة من الحدود العراقية – التركية بمنطقة زاخو في

(1) عزيز سباهي، المصدر السابق، ص ص 124 – 125.
(2) صحيفة الثورة، (بغداد)، 26 آب 1973.
(3) المصدر نفسه.
(4) المصدر نفسه.
(5) صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص 147.

آب 1973[1]، في أثناء عودتهم من موسكو الى العراق، واتهم الحزب الشيوعي الجناح العسكري للحزب الديمقراطي الكردستاني بتصفيتهم[2]، وتطور الأمر بصورة اكبر حين أخذت قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني بشن حملة منظمة ضد الشيوعيين الأكراد في كردستان أواخر عام 1973[3].

ومع اقتراب موعد تطبيق مشروع قانون الحكم الذاتي بحسب ما ورد في بيان الحادي عشر من آذار، سعى حزب البعث لتوريط الشيوعيين في المواجهة العسكرية، التي كانت نذرها وقت ذاك تلوح في الأفق، مع أنصار الملا مصطفى البارزاني، لذا أشرك الحزب الشيوعي في إعداد قانون الحكم الذاتي[4]، تحت مسمى الجبهة الوطنية والقومية التقدمية، وشُرع القانون في الحادي عشر من آذار 1974[5]، ولكنه رُفض من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني[6]، وأنحى الحزب الشيوعي باللائمة على ما اسماها بالعناصر اليمينية في الحزب الديمقراطي الكردستاني محملاً إيها مسؤولية رفض القانون واللجوء الى القتال، وجاء في وثائق الاجتماع الكامل الذي عقدته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الحادي والعشرين من حزيران 1974 بهذا الصدد ما نصه: ((إن قانون الحكم الذاتي الذي اقترحته الجبهة الوطنية وشرعته السلطة في 11 آذار 1974 كان حصيلة الاتفاق بين حزبنا وحزب البعث.... إن اعتراضات القيادة اليمينية على قانون الحكم الذاتي باعتبارها الحجة لرفض الاتفاق مع الحكومة والجبهة الوطنية واللجوء الى القتال قوبلت بالريبة والشك في نوايا هذه القيادة))[7].

اندلع القتال على نطاق واسع بين القوات الحكومية وقوات زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني الملا مصطفى البارازاني في نيسان 1974[8]، بعد رفض البارزاني وحزبه قانون الحكم الذاتي، ووقف الحزب الشيوعي في هذه الحرب الى جانب حكومة حزب البعث بدعمها سياسياً من خلال تحميله الحزب الديمقراطي الكردستاني مسؤولية اندلاع الحرب، وزيادة على الدعم السياسي وقف الحزب الشيوعي الى جانب حكومة حزب البعث بدعمها عسكرياً من خلال مشاركة عناصره ضمن قوات أطلق عليها اسم (قوات الجبهة الوطنية)[9]، ويبدو واضحاً إن هذا الموقف من الحزب الشيوعي جاء تحت تأثير تحالفه مع حزب البعث، فضلاً عن المؤثرات السلبية للأعمال العدائية التي قام بها الحزب الديمقراطي الكردستاني ضده.

انشقت بعض العناصر عن الحزب الديمقراطي الكردستاني وشكلت هياكل حزبية صورية موالية لحزب البعث ضمت الى الجبهة الوطنية والقومية التقدمية باسم الأكراد وذلك بعد اندلاع الحرب في كردستان في نيسان 1974[10]، وبهذا اطمأن حزب البعث كثيراً على مواقعه في الجبهة، الأمر الذي شجعه على تركيز السلطة بيده بصورة أكبر من دون الاكتراث لوجود الجبهة، لذا اصدر ما يسمى بقانون (الحزب القائد) المرقم (142) بعد انتهاء أعمال مؤتمره القطري الثامن، ونشر القانون بالصحيفة الرسمية بتاريخ الثالث عشر من تشرين الأول 1974 ونص على: ((المادة الأولى: تتخذ الوزارات كافة ودوائر الدولة ومؤسساتها وهيئاتها وأجهزتها من التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث..، الذي يقود السلطة والدولة منهجاً ودليل عمل لها في ممارسة اختصاصاتها من الآن وحتى إشعار آخر. المادة الثانية: ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية))[11]. ويبدو جلياً إن هذا القانون قد جاء لتكريس وحصر السلطة بيد حزب البعث،

(1) منشورات صحيفة طريق الشعب، وثائق الاجتماع الاعتيادي الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي المنعقد في 21 حزيران 1974، بغداد، 1974، ص 11.
(2) عزيز سباهي، المصدر السابق، ص 137.
(3) ماريون وبيتر سلوجلت، المصدر السابق، ص 237.
(4) صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص 147.
(5) للإطلاع على نص القانون ينظر: مجلة الثقافة الجديدة، (بغداد)، العدد 59، آذار، 1974، ص ص 236 -243.
(6) حامد محمود عيسى، المصدر السابق، ص ص 367 - 368.
(7) منشورات صحيفة طريق الشعب، وثائق الاجتماع الاعتيادي الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي المنعقد في 21 حزيران 1974، ص ص7 – 9.
(8) حامد محمود عيسى، المصدر السابق، ص 370.
(9) رحيم عجينة، المصدر السابق، ص 125.
(10) ديفيد مكدول، المصدر السابق، 508 ؛ رحيم عجينة، المصدر نفسه، ص 125 ؛ ماريون وبيتر سلوجلت، المصدر السابق، ص 248.
(11) صحيفة الوقائع العراقية، (بغداد)، 13 تشرين الأول 1974.

ويمكن النظر إليه على انه رسالة أخرى الى الحزب الشيوعي الحليف، للتأكيد على إن جميع مراكز القوة والسلطة في الدولة هي بيد حزب البعث.

والأنكى من كل ما تقدم، وبدلاً من أن يكافئ الحزب الشيوعي على موقفه المساند له في حربه ضد الأكراد، أخذ حزب البعث أواخر عام 1974 وبداية عام 1975 بمطالبة الحزب الشيوعي بحل منظماته الجماهيرية، وإنشاء منظمات موحدة بديلة عنها على غرار الجبهة، لكي يستأثر بقيادتها مثلما استأثر بقيادة الجبهة، مستهدفاً من وراء هذا العمل إنهاء وجود الحزب الشيوعي في تلك المنظمات وقيادتها وإلغاء تمثيلها في المنظمات العالمية لتحل محلها المنظمات التي يسيطر عليها حزب البعث[1]، الأمر الذي يعني الحد من تنامي شعبية الحزب الشيوعي، التي يخشى البعث من اتساعها، تلك الشعبية التي كانت تؤرقه في الماضي وتشعره بمحدودية جماهيريته وانتشاره.

لم يوافق الحزب الشيوعي على مطالب حزب البعث القاضية بحل منظماته الجماهيرية وإنشاء منظمات موحدة بديلة عنها تضم مختلف الاتجاهات السياسية، واصفاً العملية بأنها ليست بالسهلة، لكنه أبدى شيء من المرونة تجاهها موضحاً إمكانية الاستجابة لها بشرط تقديم تنازلات متبادلة من دون ان يوضح طبيعة التنازلات المطلوب تقديمها، بيد إنه دعا في الوقت نفسه الى تجاوز حساسيات الماضي التي كانت تحكم العلاقة بين الحزبين، مؤكداً كذلك على ضرورة تطوير عمل الجبهة للإسهام بشكل فاعل من الحياة السياسية، إذ أن الحزب الشيوعي شكا من محدودية تأثير الجبهة في هذا المجال، وجاء هذا الرد في التقرير الصادر عن الاجتماع الاعتيادي الذي عقدته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الحادي والعشرين من شباط 1975[2].

زاد حزب البعث من ضغوطه على الحزب الشيوعي بعد توقيع حكومته على اتفاقية الجزائر في السادس من آذار 1975، التي حلت بموجبها خلافات العراق الحدودية مع إيران، التي بدورها أوقفت استناداً على الاتفاقية مساعداتها للحركة الكردية المسلحة التي انهارت بشكل مريع عقب التوقيع على الاتفاقية المذكورة[3]. وزال عندها خطرين في آن واحد كانا يشكلان معاً تهديداً قوياً لنظام حزب البعث، الذي أصبح بعدها بوضع أفضل أهله للإمعان أكثر بضغطه على الحزب الشيوعي مخيراً إياه هذه المرة بين الإبقاء على التحالف الجبهوي أو حل منظماته الجماهيرية، وإزاء هذا الوضع اضطر الحزب الشيوعي الى حل تلك المنظمات حفاظاً على وجوده في الجبهة، فحل عام 1975 رابطة المرأة وإتحاد الطلبة العام وإتحاد الشبيبة الديمقراطي، وسحب ممثليه من المنظمات العالمية ليحل بدلاً عنهم ممثلين عن حزب البعث[4]، لذا اخذ نشاط الشيوعيين بالتراجع بشكل ملحوظ فباستثناء وجوده الرمزي في الجبهة والسماح لصحفه ودورياته بالصدور العلني، فقد انحسر تواجد الحزب الشيوعي ومن ثم تلاشى في المنظمات الجماهيرية، تلك المواقع التي طالما كانت ميداناً خصباً لنشاطه وأفكاره، وعليه كانت اتفاقية الجزائر بمثابة نذير شؤم بالنسبة للشيوعيين، فبتوقيعها بدأ العد التنازلي لتحالفهم مع حزب البعث.

وللمرء أن يتساءل هنا عن سبب تعامل حزب البعث مع الحزب الشيوعي على هذا النحو، على الرغم من انه الحزب الحليف !؟ وبالمقابل لنا ان نسأل كذلك عن أسباب تمسك الحزب الشيوعي بتحالفه مع حزب البعث على الرغم من قيادة الأخير للتحالف الجبهوي، وإصداره قانون الحزب القائد، وإجباره الشيوعيين على حل منظماتهم الجماهيرية، وكل هذه الأمور جرت خلافاً لرغبات وتوجهات الحزب الشيوعي ؟

وللإجابة عن التساؤل الأول يجد المتتبع من خلال ما تم استعراضه سابقاً أن حزب البعث قد حقق الأغراض التي تحالف من اجلها مع الحزب الشيوعي، ولم يعد بحاجة إليه بعد ان ثبت أقدامه في السلطة، فأخذ بعدها ينظر الى الحزب

(1) رحيم عجينة، المصدر السابق، ص 138 ؛ ماريون وبيتر سلوجلت، المصدر السابق، ص 247.
(2) منشورات صحيفة طريق الشعب، تقرير الاجتماع الاعتيادي الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي المنعقد في 21 شباط 1975 المعنون: مهمات أساسية في الوضع السياسي الراهـن، مطبعة الرواد، بغداد،1975، ص ص26 -27.
(3) أديث وائي أيف بينروز، المصدر السابق، ص ص 133- 117. وللمزيد من التفاصيل عن اتفاقية الجزائر ينظر: خالد يحيى الغزي، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون، دار الرشيد، بغداد، 1980.
(4) عزيز سباهي، المصدر السابق، ص ص 153 – 154 ؛ صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص ص 162 – 163.

الشيوعي كمنافس له على النفوذ وسط الجماهير، ولعل بوادر هذا الارتداد بدأت منذ وقت مبكر من تشكيل التحالف، لكن معالمه أخذت تتضح بصورة اكبر بعد توقيع اتفاقية الجزائر، التي أزالت عن نظام حزب البعث خطرين في آن واحد، الأول الخطر الخارجي المتمثل بالتهديد الإيراني، والثاني الخطر الداخلي الذي تجسد بالتحرك المسلح للأكراد، زد على ذلك اطمئنان حزب البعث من نجاح عملية تأميم النفط، لذا فهو لم يعد بحاجة لا للإتحاد السوفيتي ولا للدول الاشتراكية كما في السابق، وبالتالي لم يعد مضطراً الى مجاملة الحزب الشيوعي، أو بعبارة أخرى فانه لم يعد بحاجة الى مساعدته.

أخذت انعكاسات وآثار المتغيرات السياسية الآنفة الذكر تظهر بالتدريج على تجارة العراق الخارجية التي شرعت بوصلتها بالاتجاه نحو الغرب بخطى متسارعة بعد توقيع اتفاقية الجزائر في آذار 1975، وفي الوقت نفسه بدأ النظام السياسي، الذي يقوده حزب البعث في العراق، يدير ظهره للدول الاشتراكية شيئاً فشيئاً وبدأت تعاملاته التجارية، تزداد باضطراد مع البلدان الغربية، ولم تعد تقتصر على البضائع المدنية، بل تعدتها الى السلع العسكرية وخصوصاً من فرنسا، في مقابل تراجع حجم التبادل التجاري مع البلدان الاشتراكية الى(7%) في النصف الثاني من عام 1975 مقارنة بـ(13%) عام 1974، ومن ثم انحدرت هذه النسبة الى مستويات أدنى في السنوات اللاحقة[1].

أما في ما يخص الإجابة عن السؤال الثاني، فقد برر الشيوعيون تمسكهم بالتحالف مع حزب البعث بأنهم حققوا بعض الأهداف التي تستحق التضحية من اجلها، ولعل من أهم هذه الأهداف هو حصول الحزب الشيوعي العراقي على المشروعية القانونية لأول مرة منذ تأسيسه[2] فضلاً عن تمتعه بالاستقلال الفكري ضمن التحالف الجبهوي علاوة على الصدور العلني لصحفه ودورياته[3]، وسمحت هذه الأجواء بإعادة بناء الحزب، الذي ازداد نشاطه الجماهيري وتوسعت تنظيماته وتضاعفت ما بين عامي 1973–1975[4] وزيادة على ما تقدم فقد اشترك الحزب بوزيرين في الحكومة، لكن الشيوعيون تجاهلوا بان السلطة الحقيقية هي بيد حزب البعث على أمل دفعه للتوجه نحو اليسار[5]، كما تنعمت أعداد كبيرة من أعضاء وقيادات الحزب الشيوعي بالرخاء الاقتصادي الذي مرت به البلاد على اثر ارتفاع أسعار النفط بعد عام 1973، الأمر الذي جعلها تغض الطرف أو تغفل عن تشخيص الجوانب السلبية في سياسة الحزب الحاكم بحسب ما ذكره الشيوعيون أنفسهم[6].

ومع هذه المكتسبات التي حصل عليها الحزب الشيوعي من تحالفه مع حزب البعث، لكنه أخفق في تحقيق مكاسب أو أهداف أخرى كان يسعى لتحقيقها، يقف في مقدمتها فشله في ((تحويل الجبهة الى جهاز جماهيري... لأن البعثيين كانوا مصرين على.. حصر الجبهة وتأطيرها بهياكل فوقية، اللجنة العليا والسكرتارية ولجان المحافظات، لدعم سياسة البعث والسلطة داخلياً وعربياً وإقليمياً وعالمياً.. وان لا تتحول الى جهاز لقيادة الجماهير وللمساهمة في رسم سياسة الدولة وتطورها أو جهاز إشراف ورقابة على السلطة وسياستها)) على حد تعبير الدكتور رحيم عجينة ممثل الحزب الشيوعي في اللجنة العليا للجبهة[7]، وهذا يعني ان الجبهة تحولت من جهاز أريد له تأمين الرقابة على أجهزة الدولة بحسب ما جاء في نظامها الداخلي، الى جهاز ملحق بحزب البعث دأبه إصدار البيانات المؤيدة لسياسته.

(1) حازم صاغية، المصدر السابق، ص 88 ؛ ماريون وبيتر سلوجلت، المصدر السابق، ص ص224 – 245.
(2) لم يحصل الحزب الشيوعي العراقي على الإجازة الرسمية منذ تأسيسه حتى عام 1973، بيد أنه مارس العمل العلني لبعض الوقت بعد 14 تموز 1958، ولكنه عاد للعمل السري مجدداً بعد رفض طلب الإجازة الذي قدمه في 9 شباط 1960، وأجيز بدلاً عنه حزب يحمل الاسم نفسه بزعامة داود الصائغ مدعوماً من عبد الكريم قاسم الذي كان يخشى من تنامي نفوذ الشيوعيين، وسرعان ما انتهى وجود حزب داود الصائغ بعد تحقيق الغاية التي وجد من اجلها وهي حرمان الحزب الشيوعي الحقيقي من الإجازة الرسمية، إذ أن القانون النافذ في حينها لا يجيز حزبين يحملان الاسم نفسه والمبادئ نفسها، ينظر: عبد الفتاح علي البوتاني، التطورات السياسية الداخلية في العراق 14 تموز 1958 – 8 شباط 1963، دار سبيرز، دهوك، 2007، ص ص 276-288؛ حنا بطاطو، المصدر السابق، ص 249-254؛ مجيد خدوري، المصدر السابق، ص ص 162 – 166.
(3) باقر إبراهيم، مذكرات باقر إبراهيم، دار الطليعة، بيروت، 2002، ص 421.
(4) المصدر نفسه، ص152 ؛ رحيم عجينة، المصدر السابق، ص 126.
(5) ماريون وبيتر سلوجلت، المصدر السابق، ص 233.
(6) عزيز سباهي، المصدر السابق، ص134.
(7) رحيم عجينة، المصدر السابق، ص 120.

ومهما يكن من أمر، واصل حزب البعث مساعيه لاحتواء الحزب الشيوعي، وشجعه على الاستمرار في هذا النهج انصياع الشيوعيين لرغبته في حل منظماتهم الجماهيرية، واتبع البعثيون لأجل مواصلة هذا النهج طرق عدة منها أغراء بعض الشيوعيين للانفصال عن تنظيماتهم والالتحاق بحزب البعث، واختراق الهيكل التنظيمي للحزب الشيوعي من قبل أجهزة الأمن والاستخبارات لزرع مصادر معلومات في مختلف المستويات التنظيمية، علاوة على السعي لتفويت فرص الكسب الحزبي على منظمات الحزب الشيوعي وخصوصاً في المناطق الكردية التي كانت تعيش فراغاً سياسياً خلفه الحزب الديمقراطي الكردستاني بعد انهيار الحركة المسلحة[1]، وزيادة على كل ما تقدم فقد شرعت أجهزة الأمن أواخر عام 1975 بحملة اعتقالات عشوائية طالت العديد من الشيوعيين[2].

صدر عن الحزب الشيوعي إزاء كل هذه الأحداث ما عُد أول تصريح واضح عبر فيه عن وجود خلافات بينه وبين حزب البعث بعد عام 1973، وقد جاء هذا التصريح في وثائق المؤتمر الوطني الثالث للحزب، الذي عقد ما بين الرابع والسادس من أيار 1976، إذ أشر التقرير السياسي للمؤتمر جملة من القضايا الخلافية التي تمت صياغتها بلهجة مخففة أو يمكن وصفها بأنها نقد على استحياء، ولعل أهم تلك القضايا:

1- عدم تفعيل الدور الرقابي للجبهة.

2- عدم إلغاء القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات.

3- المطالبة بإنهاء المرحلة الانتقالية ووضع دستور دائم للبلاد بدلاً عن الدستور المؤقت، تنفيذاً لما جاء في ميثاق العمل الوطني الموقع بين الحزبين.

4- المطالبة برفع العراقيل والمضايقات التي تعيق ممارسة النشاط القانوني للأحزاب التقدمية، وهذا يعني إن الحزب الشيوعي كان يشعر بالمضايقة ووضع العراقيل أمام نشاطه على الرغم من انه حزب حليف للحزب الحاكم.

5- المطالبة بضمان حرية التنظيم النقابي.

6- الإشارة تلميحاً الى وجود مقومات الارتداد عن العمل الجبهوي في داخل حزب البعث والمطالبة بـ ((قمع قوى الردة)) المعرقلة للثورة[3].

ومما هو جدير بالذكر ان التقرير السياسي للمؤتمر المذكور قد أكد على ان العراق يسير في طريق التطور اللا رأسمالي في توجهه نحو الاشتراكية[4]، على الرغم من حكومة حزب البعث كانت قد بدأت قبل انعقاد المؤتمر بمدة غير قليلة بتطوير علاقاتها مع الدول الرأسمالية في مقابل تراجع علاقاتها مع دول المعسكر الاشتراكي، وزيادة على ذلك أهمل التقرير نزعة استئثار حزب البعث بالسلطة. وخلاصة القول ان تنازلات فكرية وسياسية قد أدخلت على وثائق المؤتمر الوطني الثالث للحزب الشيوعي، وهذا ما أكده الدكتور رحيم عجينة بوصفه احد قادة الحزب، إذ كتب بهذا الصدد ما نصه: ((ولا بد من القول ان تكييفات وتنازلات فكرية وسياسية أدخلت في الوثيقة بتأثير أعباء التحالف في الجبهة... فالجبهة كانت مستحوذة على فكرنا وسلوكنا))[5].

وعلى الرغم من كل ما أبداه حزب البعث من نزوع باتجاه الغرب، وتحرك نحو تحجيم الحزب الشيوعي بمختلف السبل نجد أن التقرير السياسي للمؤتمر الوطني الثالث للحزب الشيوعي يؤكد ضرورة المحافظة على التحالف مع حزب البعث على أمل تحقيق الاشتراكية سوية، وقد جاء في التقرير بهذا الشأن ما نصه:((ويعاهد الحزب.. على انه سيواصل نضاله بإقدام وثقة... وهو يؤكد تمسكه بالتزاماته إزاء رفاقه وحلفائه في الجبهة، دفاعاً عن المسيرة الثورية وتعميقها، ومتابعة

(1) صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص 163.
(2) حازم صاغية، المصدر السابق، ص89.
(3) منشورات صحيفة طريق الشعب، برنامج الحزب الشيوعي العراقي ونظامه الداخلي - وثائق المؤتمر الوطني الثالث للحزب الشيوعي العراقي المنعقد في بغداد ما بين 4-6 أيار 1976، مطبعة الرواد، بغداد، 1976، ص ص13-23.
(4) المصدر نفسه، ص 13.
(5) رحيم عجينة، المصدر السابق، ص 128.

السير معاً لاستكمال أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية، وتامين مستلزمات التقدم صوب الاشتراكية))[1]. الأمر الذي يعني بوضوح ان الجبهة كانت تمثل قضية مركزية في نشاط الحزب الشيوعي، لذا دأب للمحافظة على وجودها واستمرارها وضحى على مذبحها بكثير من مبادئه ومتبنياته الفكرية والسياسية.

أما بخصوص الطريقة التي عقد فيها الحزب الشيوعي مؤتمره الوطني الثالث، نجد أن المؤتمر المذكور قد عقد علناً في بغداد ما بين الرابع والسادس من آيار 1976، وهي المرة الأولى في تاريخ الحزب الشيوعي التي يعقد فيها مؤتمره الوطني بصورة علنية، ولم تكن ثمة إمكانية لعقده سراً، لأن معظم شبكات الكادر الحزبي وكل مقراته كانت مكشوفة في عموم البلاد، وعكست طريقة الإعداد للمؤتمر وتنظيمه وعدد الذين حضروا جلساته مدى النمو الكبير في صفوف الحزب الأمر الذي أثار خشية حزب البعث من بلوغ هذا النمو حد المنافسة الخطيرة[2]، فضلاً عن استياء البعثيين مما دار من مناقشات داخل المؤتمر بشأن قيادة حزب البعث للجبهة والسلطة معاً [3]، الأمر الذي دفع بهم الى اتخاذ إجراءات أكثر حزماً بغية احتواء الحزب الشيوعي والحد من نموه[4]. ولأجل ذلك ارتفعت وتيرة المضايقات والاعتقالات لعناصر الحزب الشيوعي بعد انعقاد المؤتمر، وألقت هذه الأوضاع بظلالها على اجتماعات الجبهة التي أخذت تعقد في مواعيد متباعدة، وأوقاتها تستنفد في مناقشة قضايا الاضطهاد والاعتقالات التي تعرض لها الشيوعيين، في حين لم يتلق الحزب الشيوعي الرد على ما يطرحه في تلك الاجتماعات[5].

ثالثاً: تفاقم الخلافات بين الحزبين (1977– 1979)

ظهرت خلال عام 1977 كثير من المعطيات التي أشارت الى عزم حزب البعث على النكوص عن تحالفه مع الحزبي الشيوعي، وعلى الرغم من وضوح هذا الأمر أظهر الشيوعيون تمسكهم، بل وتشبثهم بهذا التحالف، وليس أدل على ذلك من وقوفهم الى جانب حزب البعث في قمعه للحركة الشعبية التي اندلعت بدوافع دينية بمحافظة النجف الأشرف في شهر شباط من عام 1977[6]، إذ أيد الحزب الشيوعي رسمياً الإجراءات القمعية المتخذة ضد هذه الحركة التي وصفها بالتآمر الرجعي الإمبريالي داعياً في الوقت نفسه الى القضاء عليها بحزم، ووصف الإجراءات التي اتخذتها أجهزة السلطة ضدها بأنها حق من حقوق الثورة، بحسب ما جاء في البيان الصادر عن الاجتماع الاعتيادي للجنة المركزية للحزب الشيوعي المنعقد في الثامن عشر من شباط 1977، إذ جاء فيه بهذا الشأن ما نصه: ((وأكدت اللجنة المركزية ان التحرك الإمبريالي الرجعي الأخير يستلزم استخلاص الدروس والعبر الكفيلة بالقضاء عليه ووضع حد نهائي له... ان اتخاذ إجراءات الحزم ضد النشاط التآمري حق من حقوق الثورة.. لقد برز تعاون قوى الجبهة الوطنية والقومية التقدمية خلال مجابهة التحرك الرجعي الإمبريالي الأخير كمثال ملهم للتكاتف بين القوى الوطنية كافة))[7].

اعترف الحزب الشيوعي في البيان نفسه بوجود خلافات عميقة بينه وبين حزب البعث، مشيراً الى ذلك بالقول: ((ان التسلح بالنظرة البناءة للعمل الجبهوي وآفاقه من شأنه ان يسهم في تحقيق التفاعل بين قوى الجبهة وتجاوز الصيغ والممارسات الخاطئة في العلاقات بين الشيوعيين والبعثيين، التي تضعهم في مواقع متقابلة))[8]، وعلى الرغم من هذا الاعتراف الصريح بوجود خلافات بين الحزبين' فضلا عن وضوح كثير من المعطيات التي كانت تشير الى عزم حزب البعث على التخلي عن تحالفه مع الحزب الشيوعي، لكن الأخير لم يكتف بإظهار موقف التأييد والتضامن مع حزب البعث ضد الحركة الشعبية في النجف الأشرف، بل عمد الى تسيير مفارز ودوريات مشتركة مع البعثيين للوقوف بوجه تلك

(1) منشورات صحيفة طريق الشعب، برنامج الحزب الشيوعي العراقي ونظامه الداخلي - وثائق المؤتمر الوطني الثالث، ص 10.
(2) عزيز سباهي، المصدر السابق، ص143- 154.
(3) سمير عبد الكريم، المصدر السابق، ص ص210 -211.
(4)عزيز سباهي، المصدر السابق، ص134-155.
(5) رحيم عجينة، المصدر السابق، ص130.
(6) رعد الموسوي، انتفاضة صفر الإسلامية في العراق 1397هـ / 1977م، ط2، مطبعة أمير المؤمنين، قم، 1983.
(7) منشورات صحيفة طريق الشعب، بيان الاجتماع الاعتيادي الكامل الثاني للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي المنعقد في 18 شباط 1977 المعنون: في سبيل مزيد من التلاحم بين قوى شعبنا لإحباط التآمر الإمبريالي الرجعي ومواصلة مسيرتنا التقدمية، بغداد، 1977، ص7.
(8) المصدر نفسه، ص ص8 – 9.

الحركة كتعبير عن الترابط الوثيق بين الحزبين[1]، ولا يبدو هذا الأمر غريباً إذا ما علمنا ان الحزب الشيوعي قد اعتاد على انتهاج مثل هذه المواقف الذيلية منذ زمن حكومة الزعيم عبد الكريم قاسم (1958 – 1963)، علاوة على ذيليته غير المستترة للإتحاد السوفيتي، بحسب ما اعترف به الشيوعيون أنفسهم[2]، لذا لا نجانب الحقيقة إذا ما قلنا هنا ان الحزب الشيوعي قد اثبت بمواقفه هذه ذيليته لحزب البعث.

وبدلاً من ان يُكافئ الحزب الشيوعي على موقفه المؤيد للإجراءات التي اتخذتها سلطات حزب البعث في أثناء أحداث حركة شباط 1977، شرعت تلك السلطات أواخر عام 1977 ومطلع عام 1978 بحملة اعتقالات واسعة ضد عناصر الحزب الشيوعي[3] متهمةً تلك العناصر بخرق القانون من دون ان تبين طبيعة تلك الخروقات[4].

عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في العاشر من آذار 1978 اجتماعاً ناقشت فيه الأوضاع المتردية الناتجة عن سوء العلاقة مع حزب البعث، وصدر عن الاجتماع تقرير مليء بالانتقادات التي أثارت حنق البعثيين كثيراً[5]، ولعل أهم ما جاء في هذا التقرير هو انتقاد استمرار المرحلة الانتقالية وعدم تشريع الدستور الدائم، الى جانب المطالبة بانتخابات برلمانية لتشكيل مجلس وطني، فضلاً عن انتقاد التقرير لطريقة تطبيق قانون الحكم الذاتي في كردستان، وخصوصاً مسألة تعيين وليس انتخاب أعضاء المجلس التشريعي للأكراد، وهو ما اعترف به حزب البعث واصفاً هذه الخطوة بأنها أفضل الممكنات القائمة، علاوة على ذلك طالب التقرير بتوسيع صلاحيات الجبهة الوطنية والقومية التقدمية عن طريق إشراكها في تدارس القرارات والمواقف المهمة قبل الإقدام على اتخاذها، زيادة على المطالبة بالتخلي عن سياسة التمييز على أساس الولاء الحزبي في تسلم المسؤوليات، وهذا ما فسره البعثيون بأنه محاولة لإلغاء الدور القيادي لحزب البعث في السلطة والمجتمع، بحسب ما جاء في احد المصادر البعثية[6].

طرأ على الساحة الدولية تزامناً مع هذه الأحداث تغير سياسي أثار ذعر حزب البعث في العراق وتجسد هذا التغيير في نجاح الشيوعيين الأفغان في السابع والعشرين من نيسان 1978 بقيادة انقلاب عسكري أطاح بحكومة الرئيس محمد داود في أفغانستان[7]، الأمر الذي خشي البعثيون من تكراره في العراق، بحسب ما أكده عزيز محمد السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي، وقد تعززت تلك المخاوف بالآثار السلبية التي تركتها في نفوس البعثيين انتقادات الشيوعيين لهم في آذار 1978[8]، لذا أعطى هذا الحدث مبرراً جديداً للبعثيين من اجل القيام بإجراءات أكثر صرامة ضد الشيوعيين.

لم يمهل حزب البعث الشيوعيين كثيراً بعد أحداث الانقلاب الأفغاني في نيسان 1978، إذ قامت السلطات العراقية حينذاك باعتقال مجموعة من الشيوعيين المكلفين بالخدمة العسكرية الإلزامية بذريعة تشكيل خلايا سرية في الجيش خلافاً لما اتفق عليه في ميثاق العمل الوطني[9]، وهو ما نفاه السكرتير الأول للجنة المركزية عزيز محمد، الذي أكد للباحث إن الحزب الشيوعي كان قد جمد نشاطه السياسي في الجيش في هذه الآونة[10]، التي صدرت فيها وبسرعة أحكام بالإعدام ضد الجنود المعتقلين، الأمر الذي دفع بالحزب الشيوعي الى طلب عقد اجتماع للجنة العليا للجبهة لبحث أحكام الإعدام،

(1) صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص160.
(2) نجم محمود، الصراع في الحزب الشيوعي العراقي وقضايا الخلاف في الحركة الشيوعية العالمية، ط3، السليمانية، 1993، ص ص57 - 62؛ بهاء الدين نوري، مذكرات بهاء الدين نوري، دار الحكمة، لندن، 2001، ص 289.
(3)عزيز سباهي، المصدر السابق، ص 162.
(4) ل. ت. ح. ب.، الملفة رقم 22/ 41، رسالة القيادة القطرية لحزب البعث في العراق الى اللجان المحلية للحزب الشيوعي العراقي عام 1978. راجع الملحق رقم (2) صور الصفحات الأولى والخامسة عشر والسابعة عشر من الرسالة.
(5) رحيم عجينة، المصدر السابق، ص132 - 133.
(6) سمير عبد الكريم، المصدر السابق، ص ص153 -155.
(7) حسن السعيد، المواجهة العنيدة – فصول من قضية الصراع بين الإسلام والغرب والماركسية في أفغانستان، دار المنتدى للنشر، بيروت، 1989، ص41.
(8) أكد عزيز محمد السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي (1963-1993) معظم هذه المعلومات خلال المكالمة الهاتفية التي أجراها الباحث معه في 3 تشرين الأول 2013. وللمزيد من المعلومات ينظر:عزيز سباهي، المصدر السابق، ص163.
(9) سمير عبد الكريم، المصدر السابق، ص156.
(10) أكد عزيز محمد السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي (1963-1993) هذه المعلومات خلال المكالمة الهاتفية التي أجراها الباحث معه في 3 تشرين الأول 2013.

وهو ما رفضه البعثيون، لذلك قام الشيوعيون بحملة عالمية للضغط باتجاه وقف تنفيذ أحكام الإعدام، فأرسلت قيادة الحزب الشيوعي لهذا الغرض رسائل عاجلة الى الأحزاب الشيوعية في العالم وفي البلدان الاشتراكية والاتحاد السوفيتي، وكذلك الى حركات التحرر العربية والعالمية، تناشد فيها بالتدخل لمنع تنفيذ أحكام الإعدام[1].

انهالت البرقيات على قيادة حزب البعث من مختلف الجهات الدولية مناشدة بعدم تنفيذ أحكام الإعدام، ولعل أهم البرقيات تلك التي بعث بها الرئيس السوفيتي ليونيد بريجنيف (Leonide Illitch Brejnev)[2] الى كل من الرئيس العراقي احمد حسن البكر ونائبة صدام حسين، اللذين أهملا كل البرقيات بما فيها برقية الرئيس السوفيتي، وعدّوا ذلك تدخلاً في الشؤون الداخلية للعراق، وتم تنفيذ أحكام الإعدام بالوجبة الأولى من المحكومين يومي الثامن عشر والتاسع عشر من آيار 1978، وتم التنفيذ بالوجبة الثانية ما بين السابع والعشرين والتاسع والعشرين من الشهر نفسه، وبلغ مجموع من نفذ فيهم حكم الإعدام في الوجبتين واحد وثلاثون بحسب المصادر الشيوعية[3].

أكدت وثائق وزارة الخارجية العراقية حصول عمليات الإعدام المذكورة آنفاً، على الرغم من كثرة المناشدات الدولية بعدم تنفيذها، كما أكدت الوثائق نفسها أهمية تلك المناشدات وأهمية الجهات التي أرسلتها، وبخاصة برقية الرئيس السوفيتي، إذ تقتضي الأعراف الدبلوماسية بضرورة مراعاتها، بحسب ما صرح به صدام حسين في أثناء استقباله السفير الكويتي ببغداد في الرابع عشر من حزيران 1978، إذ تحدث صدام بهذا الصدد قائلاً: ((طبعاً كل من يعمل في الجيش مصيره الإعدام وقلنا لهم لا تعملوا خلايا في الجيش ويبدو أن الحزب الشيوعي أراد في تحركه الأخير أن يجس النبض... وعندما جاءتنا الرسائل من الدول الاشتراكية حول هذا الأمر.. أقول لكم بصراحة إننا لم نرتاح [هكذا وردت] إليها لكن عدم الارتياح لا يغير من موقفنا فنفذنا الإعدام بالمجموعة الأخرى بعد وصول الرسائل.. إننا لا نقبل بأي ضغط مهما كان.. من الناحية البروتوكولية أمر كبير ان تأتي رسالة من بريجينيف ولا يهتم بها))[4].

ويبدو واضحاً مما قاله صدام للسفير الكويتي ان قيادة حزب البعث كانت ممتعضة جداً من الحملة العالمية المناهضة لعمليات الإعدام، وتحت تأثير وضغط هذه الحملة التي قادتها المنظمات التابعة للحزب الشيوعي خارج العراق، وجهت القيادة القطرية لحزب البعث في العراق رسالة مطولة الى اللجان المحلية للحزب الشيوعي العراقي في عموم المحافظات بعد تنفيذ عمليات الإعدام بالجنود الشيوعيين[5]، إذ رأى حزب البعث في الحملة خروجاً على منطق التحالف بين الحزبين، مؤكداً في الوقت نفسه بان الإجراءات التي اتخذت ضد بعض عناصر الحزب الشيوعي قد تمت في إطار القانون، فضلاً عن أنها نفذت للحفاظ على الثورة التي هي أهم من التحالف بحسب تعبير الرسالة، التي أوضحت كذلك مدى انزعاج البعثيين من الانتقادات اللاذعة التي وجهتها لحزب البعث اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في اجتماعها يوم العاشر من آذار 1978، متهمة الشيوعيين بتصيد الأخطاء وتهويلها والتقليل من أهمية المنجزات، وفي نهاية رسالتها ناشدت القيادة القطرية اللجان المحلية للحزب الشيوعي بانتقاد ما أسمته سياسة المصالح الشخصية التي تسير عليها قيادة الحزب الشيوعي والضغط عليها من أجل: ((ان تستجيب للمصلحة الوطنية العليا ومصلحة الشعب والثورة والتحالف

(1) رحيم عجينة، المصدر السابق، ص133 -135.

(2) ليونيد إيليش بريجينيف (Leonide Illitch Brejnev) رجل دولة وسياسي سوفيتي ولد في بلدة (تامنسكوي) الأوكرانية عام 1906، تخصص في الهندسة الزراعية التي أكمل دراسته فيها عام 1927، انتسب الى الحزب الشيوعي عام 1931 في موسكو، وحول تخصصه الى الصناعة، وفي عام 1937 عمل مساعداً لخرشوف، ومابين عامي (1951 – 1953) شغل منصب سكرتير اول للحزب الشيوعي في مولدافيا، وبالتالي أصبح عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي، ثم شغل منصب سكرتير اول الحزب الشيوعي السوفيتي من عام 1964 حتى عام 1966، وفي عام 1977 أصبح على رأس كل من الحزب والدولة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية حتى عام 1982، ينظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج1، ط5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص538.

(3) زكي خيري، المصدر السابق، ص ص69 – 70 ؛ عزيز سباهي، المصدر السابق، ص164- 165.

(4) و. و. خ.، المكتب الخاص، الرقم م. خ/ 4/1 /362، سري وشخصي في 17 حزيران 1978، محضر استقبال نائب رئيس مجلس قيادة الثورة للسفير الكويتي ببغداد عبد العزيز الصرعاوي في 14 حزيران 1978. راجع الملحق رقم (3) صور الصفحات الأولى والخامسة والسابعة من المحضر.

(5) الرسالة مطولة مكونة من (17) صفحة، ولا يوجد عليها تاريخ دقيق باليوم والشهر الذي وجهت فيه، بل فقط ذكر إنها وجهت عام 1978، لكن الذي يفهم من سياقها أنها أرسلت بعد تنفيذ عمليات الإعدام بالشيوعيين المكلفين بالخدمة العسكرية التي جرت في أيار 1978. راجع الملحق رقم (2)

الجبهوي)) على حد تعبير الرسالة[1]، وهكذا يبدو جلياً أن العلاقة بين الحزبين أخذت بمرور الوقت تنحدر باتجاه القطيعة التامة.

عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اجتماعين مابين أواخر آيار وأواخر حزيران 1978 لمواجهة هذه التطورات الخطيرة، وتمخض عنهما رفع شعار ((وقف التدهور)) واتخاذ عدة قرارات كإجراءات صيانة للحزب وهذه القرارات هي:

1- ان يتجه الى خارج البلاد كل قياديي وكوادر الحزب الذين يتعذر اختفاؤهم في الداخل.

2-العمل على إيجاد قواعد في الجبال الشمالية لتكون محطات التجاء لمن يصعب اختفاءهم من العرب والأكراد.

3- الشروع بالانتقال الى العمل السري[2].

ومع ان الحزب الشيوعي قد اتخذ هذه القرارات بيد انه كان هنالك من بين قادته من يرى بأنه يوجد ثمة أمل للحفاظ على التحالف مع حزب البعث وإيجاد مخرج سياسي للأزمة[3]، وتجنب التوجه نحو القطيعة التامة بناءً على نصائح سوفيتية[4]، لذا نجد مجلة (الثقافة الجديدة) الشيوعية تؤكد في افتتاحية عددها الصادر في تموز 1978 على ضرورة المحافظة على التحالف الجبهوي القائم مع حزب البعث[5]، وفي هذا السياق كتب عبد الرزاق الصافي، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي ورئيس تحرير صحيفة (طريق الشعب)، في العدد نفسه من المجلة مقالاً عبر فيه عن حرص الحزب الشيوعي على بقاء واستمرارية الجبهة الوطنية والقومية التقدمية، موجهاً في الوقت نفسه الدعوة الى حزب البعث لتحمل العبء الأكبر من هذه المهمة بوصفه يمتلك الإمكانيات المادية والسياسية التي تؤهله للمحافظة على استمرار التحالف بين الحزبين[6].

ويعزو عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بهاء الدين نوري هذا التشبث من قادة حزبه بالتحالف مع حزب البعث الى حصولهم من وراء هذا التحالف على مكاسب مادية وفرت لهم حياة من البذخ والترف، لذا سعوا للمحافظة على تلك المكاسب من خلال المحافظة على هذا التحالف بأي ثمن[7]، في حين ذكر زكي خيري عضو المكتب السياسي للحزب إن سكرتارية اللجنة المركزية للحزب قد حرصت على بقاء عمل الحزب العلني بأي ثمن، وهذا لا يكون إلا بعدم استفزاز حزب البعث ((واعتبرت علنية الحزب كل شيء وصيانته لا شيء))[8].

ولم تجد نفعاً محاولات الشيوعيين لتخفيف حالة التوتر القائمة مع حزب البعث، الذي بدوره شدد النكير على الشيوعيين ولم يعر محاولات التهدئة أية أهمية تذكر، فركزت أجهزة الأمن حملتها على قواعد الحزب الشيوعي بالدرجة الأساس، مما مكن معظم الكوادر والقيادات من مغادرة العراق[9]، وكان للسفارة السوفيتية في بغداد وجهاز المخابرات السوفيتية (k. G. B.) دور مهم في مساعدة العديد من قيادات الحزب الشيوعي على مغادرة البلاد، إذ كانت الهجمة على الشيوعيين شديدة الوطأة في النصف الثاني من عام 1978، وبخاصة بعد معرفة السلطات خطة الصيانة التي تبنتها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، تلك الخطة التي كانت إجراءاتها ضعيفة ومتأخرة فسقطت من جراء ذلك منظمات حزبية كاملة في قبضة أجهزة الأمن، فتهاوى الهيكل التنظيمي للحزب[10]، حتى قدرت بعض المصادر أعداد من تم اعتقالهم من الشيوعيين نهاية عام 1978 بسبعين الف معتقل في عموم البلاد[11]. أما بالنسبة لأعمال الجبهة الوطنية والقومية التقدمية،

(1) ل. ت. ح. ب.، الملفة رقم 22/ 41، رسالة القيادة القطرية لحزب البعث في العراق الى اللجان المحلية للحزب الشيوعي العراقي عام 1978.
(2)عزيز سباهي، المصدر السابق، ص 166 – 168.
(3) باقر إبراهيم، المصدر السابق، ص 158.
(4) عزيز سباهي، المصدر السابق، ص176.
(5) مجلة الثقافة الجديدة، (بغداد)، العدد 107، تموز 1978، ص 4.
(6) عبد الرزاق الصافي، انجاز وطني كبير ينبغي المحافظة عليه، مجلة الثقافة الجديدة، (بغداد)، العدد 107، تموز 1978، ص 6 -13.
(7) بهاء الدين نوري، المصدر السابق، ص ص468 – 470.
(8) زكي خيري، المصدر السابق، ص65.
(9) صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص 167.
(10)حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص 143 ؛ باقر إبراهيم، المصدر السابق، ص ص 154 -155.
(11) حازم صاغية، المصدر السابق، ص90 ؛ صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص169.

فكان آخر اجتماع للجنتها العليا قد عقد في تشرين الأول 1978، ولم يخصص هذا الاجتماع لمناقشة أجواء العلاقة المتوترة بين طرفي الجبهة الرئيسين، بل خصص لمناقشة مشروع الوحدة بين العراق وسوريا، الذي كان مطروحاً في تلك الآونة، وأدار البعثيون الاجتماع بطريقة فجة، متهمين خلاله الحزب الشيوعي بالوقوف ضد المشروع، على حد وصف رحيم عجينة عضو اللجنة العليا للجبهة، الذي كان حاضراً في هذا الاجتماع[1].

أُغلقت بالتدريج منذ أواخر عام 1978 وبداية عام 1979 كل مقرات الحزب الشيوعي العلنية في عموم العراق، ولم يبقَ منها سوى مقر صحيفة (طريق الشعب)، في الوقت الذي بدأ فيه حزب البعث مطلع عام 1979 بالتخفيف من حملته على الحزب الشيوعي محاولاً إعادة تحالفه معه، لأسباب تتعلق بالصراع داخل حزب البعث الحاكم نفسه، فضلاً عن وقوعه تحت ضغط حملة إدانة واستنكار عالمية بسبب ما تعرض له الشيوعيين من معاملة قاسية، لذا استدعى صدام حسين في كانون الثاني 1979 ممثل الحزب الشيوعي في الحكومة وزير الري مكرم الطالباني، وطلب منه إبلاغ حزبه برغبة حزب البعث في إجراء حوار بين الجانبين، وجاء رد الحزب الشيوعي على هذا الطلب في الشهر التالي، وتضمن المطالبة بوقف حملة الاعتقالات وإنهاء المرحلة الانتقالية ووضع دستور دائم للبلاد وإيجاد حياة ديمقراطية، علاوة على المطالبة بالاعتذار من عمليات الإعدام التي جرت في أيار 1978 كشرط لإجراء أي حوار بين الجانبين[2].

لم يرق هذا الرد لحزب البعث فأصدر في أوائل آذار 1979 بياناً باسم الجبهة هاجم فيه الحزب الشيوعي العراقي وبعض الأحزاب الشيوعية العربية واصفاً إياها بالانغلاق والعزلة والذيلية واتخاذ المواقف الخاطئة والتضحية بمصالح الأمة واستخدام تحليلات جاهزة لا تنسجم مع الواقع، لأن تلك الأحزاب كانت قد أصدرت بياناً أدانت به الحملة الموجهة ضد الحزب الشيوعي العراقي، إذ أنكر حزب البعث في البيان المذكور وجود مثل هذه الحملة مؤكداً بان الحزب الشيوعي العراقي قد ضلل تلك الأحزاب بمعلومات غير صحيحة، مذكراً في الوقت نفسه بأن الحزب الشيوعي هو طرف في الجبهة وله ممثلون في الحكومة وفي مؤسسات الحكم الذاتي في كردستان، علاوة على إن له صحفه الخاصة التي تصدر علناً، وأنحى البيان باللائمة على الحزب الشيوعي متهماً إياه بخرق الاتفاق المبرم مع حزب البعث بشأن العمل السياسي في الجيش، فضلاً عن عدم التزام بعض عناصره بالقوانين المرعية، مما يضر بأمن الدولة، لذلك اتخذت بعض الإجراءات ضدهم من الجهات المختصة[3]. وهذا يعني ان حزب البعث قد ناقض نفسه بنفسه في البيان المذكور بإنكار وجود حملة ضد الشيوعيين ليعود مرة أخرى ويؤكد وجودها بطريقة أخرى في البيان نفسه.

وحين ردت صحيفة (طريق الشعب) على البيان المذكور آنفاً تم تعطيلها في الخامس من نيسان 1979 لمدة شهر، وفي ايار من السنة نفسها تم إغلاق الصحيفة نهائياً[4]، وبالتزامن مع هذا الحدث استقال وزير الري مكرم الطالباني بوصفه آخر وزير شيوعي في الحكومة[5]، في حين كان الوزير الآخر قد غادر الحكومة مجازاً ولم يعد إليها[6]، في الوقت الذي بدأ فيه بعض قادة الشيوعيين تحضيراتهم لإعادة بناء العديد من قواعد الحزب القديمة في كردستان بعيداً عن عيون السلطات للقيام بحرب الأنصار[7].

خلفت هذه الأحداث أوضاعاً مرتبكة في العمل التنظيمي داخل الحزب الشيوعي، مما دفع بأعداد كبيرة من عناصره الى الهجرة خارج البلاد خلافاً لخطة الصيانة التي وضعها الحزب بغية الانتقال الى العمل السري[8]. ونجد في مذكرات قادة الحزب الشيوعي حيال هذا الموضوع آراء متضاربة، إذ يلقي كل منهم باللائمة على الآخرين أو يحاول

(1) رحيم عجينة، المصدر السابق، ص136.
(2) باقر إبراهيم، المصدر السابق، ص ص166 – 168 ؛ عزيز سباهي، المصدر السابق، ص170 - 175.
(3) وزارة الإعلام، النص الكامل لبيان الجبهة الوطنية والقومية التقدمية، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1979، ص ص6 – 24.
(4) عزيز سباهي، المصدر السابق، ص171.
(5) زكي خيري، المصدر السابق، ص 78.
(6) رحيم عجينة، المصدر السابق، ص136.
(7) بهاء الدين نوري، المصدر السابق، ص ص481 – 495.
(8) باقر إبراهيم، المصدر السابق، ص157.

التنصل من المسؤولية وتبرئة ساحته مما آل إليه مصير حزبهم في علاقته مع حزب البعث في العراق[1]، وهذا يعكس مدى عدم الانسجام داخل قيادة الحزب الشيوعي العراقي الذي كان متأثراً على الدوام بالنصائح السوفيتية، وإن جاءت على خلاف قناعاته بوصفه اقرب الى واقع الأحداث لأنه جزء منها، مما ألقى بظلال كثيفة من البلبلة الفكرية داخل تلك القيادة.

ومهما يكن من أمر ففي تموز 1979 اجتمعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي لكن الاجتماع هذه المرة لم يعقد في بغداد بل في العاصمة الجيكية (براغ) وتمخض هذا الاجتماع عن الإعلان رسمياً عن إنهاء تحالف الحزب الشيوعي العراقي مع حزب البعث في العراق[2]. وبهذا انتقل الحزب الشيوعي العراقي الى صفوف المعارضة رافعاً شعار ((إنهاء الحكم الدكتاتوري))[3]. وهكذا انهارت تماماً الجبهة الوطنية والقومية التقدمية، وإن كان هذا الانهيار قد بدأ قبل الإعلان عنه رسمياً، إذ كانت بوادره قد أخذت بالظهور منذ توقيع اتفاقية الجزائر عام 1975، واتضحت معالمه أكثر بعد عقد الحزب الشيوعي مؤتمره الوطني الثالث عام 1976، وعلى العموم فبهذا الإعلان تم قطع آخر خيط من الخيوط المحتملة لإعادة نسج علاقات ودية ما بين الحزب الشيوعي وحزب البعث في العراق في هذه المرحلة على اقل تقدير.

الخاتمة:

اتضح لنا من خلال البحث ان المحور الرئيس للعلاقة ما بين الحزب الشيوعي وحزب البعث كان يدور حول سعي الحزب الشيوعي للاشتراك الحقيقي وليس الشكلي في السلطة، ومحاولة حزب البعث توظيف هذا السعي واستغلاله لصالحه الى أبعد الحدود من دون إعطاء أصحابه أي سلطات حقيقية، وقد نجح البعثيون نجاحاً كبيراً في تحقيق هذا الأمر، إذ جاء تشكيل ما سميَّ بـ (الجبهة الوطنية والقومية التقدمية) متناغماً تماماً مع توجهات حزب البعث، الذي التف على الجبهة ولم يمنحها أي سلطات، بل كانت مهامها استشارية فارغة المحتوى من أي سلطة حقيقية، وفي الوقت نفسه منح الحزب الشيوعي وزارتين ثانويتين في مجلس وزراء محدود الصلاحيات.

إن الوزارات الثانوية والمهام الاستشارية للجبهة لا تعني عدم تحقيق الحزب الشيوعي لأي مكاسب من وراء تحالفه مع حزب البعث، إذ حصل الحزب الشيوعي بسبب هذا التحالف على الشرعية القانونية لأول مرة في تاريخه، فضلاً عن تمتعه بالاستقلال الفكري، والصدور العلني لصحفه ودورياته، الأمر الذي سمح للشيوعيين بإعادة بناء حزبهم وتوسيع تنظيماته، وهو ما أدى الى زيادة نشاط الحزب جماهيرياً، علاوة على المكاسب المادية التي تنعمت بها أعداد كبيرة من أعضاء الحزب وقياداته، ولكن بالمقابل فشل الشيوعيون في تحويل الجبهة الى جهاز من شأنه الإسهام في رسم وتطوير سياسة الدولة.

لم تكن الجبهة تمثل هدفاً استراتيجياً في فكر حزب البعث أو في فكر الحزب الشيوعي، الذي عدّها نظرياً على الأقل مرحلة انتقالية نحو تحقيق الاشتراكية، لكنه قدم العديد من التنازلات المبدئية في سبيل تشكيلها، حتى بدت وكأنها الهدف النهائي الذي ناضل من اجله الشيوعيون. في حين كانت الجبهة تمثل لحزب البعث ضرورة آنية أملتها الظروف الحرجة التي كانت تمر بها حكومته في المجالين الداخلي والخارجي، وعندما خفت أو زالت تلك الظروف بدأ البعثيون بخلق مختلف الذرائع للتخلي عن الجبهة.

امتعض البعثيون كثيراً من النمو المتزايد في عضوية الحزب الشيوعي وتوسع نشاطاته الجماهيرية، لذلك شرعوا بالعمل على الحد من هذا النمو بمختلف الطرق، لكنهم أحسوا بالخطر عندما نجح الشيوعيون الأفغان في تنفيذ انقلاب أطاح بحكومة الرئيس محمد داود في نيسان 1978، لذا خاف حزب البعث من قيام الشيوعيين العراقيين بعمل مماثل في بغداد، الأمر الذي أدى الى اعتقال العديد من الشيوعيين الذين كانوا يؤدون الخدمة الإلزامية في الجيش، ومن ثم إعدام (31) منهم في آيار 1978.

(1) ينظر على سبيل المثال: المصدر نفسه، ص ص153–167؛ بهاء الدين نوري، المصدر السابق، ص ص462–473؛ زكي خيري، المصدر السابق، ص ص65–76.
(2)عزيز سباهي، المصدر السابق، ص180.
(3) صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص 163.

حاول الحزب الشيوعي التشبث بالجبهة بغية الحفاظ على المكاسب المادية والمعنوية التي حصل عليها، لكن البعثيون كانوا قد عقدوا العزم على التخلي عن التحالف الجبهوي، الذي أخذ بالانهيار سريعاً بعد إعدام الجنود الشيوعيين وعمليات الاعتقال الواسعة التي ركزت على قواعد الحزب الشيوعي حتى قُوضت منظمات حزبية بالكامل، الأمر الذي دفع بالحزب الشيوعي الى الإعلان رسمياً عن إنهاء تحالفه مع حزب البعث في تموز 1979، وهكذا انهار تماماً التحالف الشيوعي البعثي.

وبإيجاز يمكن القول ان العلاقة بين الحزب الشيوعي وحزب البعث في غضون المدة موضوع البحث قد اتسمت بالتقاطع في المواقف الى حد استخدام العنف المفرط، وبالتقارب الى حد العمل المشترك بحسب ما أملته الظروف على كل منهما.